جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

من إعداد الطالب:
بن الزاوي محمد الطاهر

اشـــــــــراف:
ا.د بوحنية قوي

دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسة العامة في العالم العربي

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية إدارية

ا. رمضان .....جامعة ورقلة ..... رئيسا

اد. بوحنية قوي.....جامعة ورقلة.....مشرفا ومقررا

ا. كاهي مبروك.....جامعة ورقلة .....مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

2016

الملخص

يعتبر البحث العلمي من أسمى النشاطات التي يمارسها العقل البشري، فهو جهد منظم من الإنتاج الفكري الذي يهدف إلى صناعة الحياة و تحقيق التطور و النهضة وبناء المستقبل الأفضل. فمن المعروف أن تقدم الأمم و نهضتها الحضارية مرهونة بعدة عوامل، من أهمها: رعايتها و اهتمامها بالبحث العلمي و تطبيقاته. و من هنا فإن هذه الأهمية للبحث العلمي تتطلب الاهتمام بمؤسساته و أدواته و على رأسها الجامعات و مراكز الأبحاث و الدراسات، سواء الحكومية منها أو الخاصة، لما تشكله من مصادر أساسية للإنتاج المعرفي اللازم للتطور و البناء الحضاري للمجتمعات الإنسانية عمومًا، و العربية خصوصًا. كما أصبحت مراكز الأبحاث و الدراسات ظاهرة عالمية و فاعلا أساسيًا في عملية صنع القرار و إعداد السياسات العامة للدول، و خاصة في المجتمع الغربي. كما أنها أصبحت تشكل إحدى الظواهر الأساسية للتغيير الحضاري و الإنتاج الفكري و البحث العلمي. ويسعى هذا البحث إلى دراسة دور مراكز الفكر أو الدراسات في مجال البحث العلمي ومدى مساهمتها في صنع السياسات ومساعدة صناع القرار في بلورة وتجسيد افكارهم على الواقع , وكل دالك من الناحية النظرية كإطار عام، مع إعطاء بعض التركيز لهذا الدور على الحالة أو البيئة العربية. كما يقدم تحليلا لأهم المعوقات و التحديات التي تواجه فعالية و دور المراكز البحثية في العالم العربي. و نتناول دراسة هذا الدور من خلال منظور العلوم السياسية و العلاقات الدولية و السياسة الخارجية بشكل خاص لجأت هذه الدراسة إلى أسلوب مسح العديد من الأدبيات الغربية بشكل عام و خاصة تلك التي تناولت دراسة لمراكز البحث و صناعة الفكر و أدوارها في هذه المجتمعات، و ذلك في ضوء عمق و سعة التجربة والخبرة الغربية في هذا المجال، مع محاولة التعرف على كيفية الاستفادة منها .وتطرق هدا البحث الى دراسة حالة في هدا الموضوع من اجل اخد نظرة عن قرب على البيئة العربية لمراكز الابحاث والدراسات , فكانت البيئية الاردنية هي احسن مثال يمكن ان تتناوله هده الدراسة ، للتعرف على طبيعة أدوار و مهام هده المراكز و كيفية تأثيرها في رسم السياسات العامة أو صناعة القرار.

Abstract

Scientific research is considered as the finest activities practiced by the human mind; this activity could be defined as a systematic effort of intellectual production, which aims to achieve the desired development in the future.

In spite of its modernity, Think Tanks became a global phenomenon in terms of its increasing numbers and its spread and influence. Also, Think Tanks become the source of knowledge and scientific research, as they play a key important role in the developed world in terms of public policy formulation or decision-making level.

This paper deals with a general framework of the role of Private think tanks in the field focus on this role in the Arab environment, it discussed this role from social sciences perspective in general, and political science and foreign policy in particular.

This paper reviews and analyzes the Western literature and experience that addressed Think Tanks influence and their roles in the states or societies. Also it benefits from the practical & long experience of the researcher in the Think Tanks management & public opinion polls projects. With an attempt to learn how to take advantage of them .ottrq Hedda search to a case study in this topic for Wakhed a closer look at the Arab environment for research centers and studies, was the environmental Jordan is the best example can be dealt with this topic study, to learn about the nature of the roles and functions of this topic centers and how they affect public policy or decision-making fee.

مقدمـــــــة

لقد ازداد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات عالميّا بشكل واضح و ملحوظ في العقود الأخيرة من القرن العشرين. فقد أصبحت تمثِّل أحد الدلائل الهامّة على تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي واستشرافها آفاق المستقبل, وذلك وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية عمومًا، وانطلاقا من عدّ تلك المراكز مؤشرا للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية وعنوانا للتقدم وأحد مؤشِّراته في التنمية ورسم السياسات. وتعد عملية دراسة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع والدولة وتحليلها، من أهم الأدوار التي تضطلع بها المراكز البحثية عموما؛ إذ تهدف من خلالها إلى معرفة الأسباب التي تكمن وراءها، وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية المتعلّقة بها، ووضع الحلول المناسبة لها. وقد أصبح للمراكز البحثية دور رائد ومتقدم في قيادة السياسات العالمية، وصارت أداة رئيسة لإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفاعلة. وهي الجهات الأساسية التي تستطيع رسم خطط المشاركة في تلك المشاريع، والإسهام فيها إسهاما فاعلا. كما أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات جزءا لا يتجزّأ من المشهد السياسي والتنموي في العديد من البلدان المتقدمة. وقد لا نبالغ إذا قلنا إن لها دورا أساسيا في نهوض الأمم وتقدُّم الشعوب نحو تحقيق أهدافها, وقد ارتقت تلك المراكز الحديثة إلى حدّ أصبحت فيه أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وأحد المؤثِّرين فيها، وأحد المشاركين في وضع الحلول لها؛ وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، بتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرارات ورسم السياسات.

عربيًّا تنامى الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات. وأصبحت محلّ حديث عنها بشكل واضح منذ بداية تسعينيّات القرن الماضي ;واتسعت دائرة نشاطاتها من حيث الحجم الكمي، ومن حيث نوعيّة المساهمات التي تقدّمها. ولقد تولّى القطاع الخاص إنشاء مراكز دراسات ومعلومات وأبحاث متنوعة ومتخصِّصة، كمبادرات نوعيّة في عدد من البلدان؛ حتى أصبحت جزءا من المكونات الثقافية في عدد من الدول. وتختلف أسباب هذا التطور ودوافعه من بلد إلى آخر، ومن مركز إلى آخر. وقد صاحب هذه الظاهرة تزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية والمنشورات العلمية. وهي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحلية والإقليمية والدولية؛ في ظل التغيرات الرئيسة الجارية في منطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام. إلا أن انتشار هذه المراكز، والاهتمام بها؛ قد تحقّقا بعد أن اكتسبت المراكز البحثيّة في الغرب - وخصوصا في الولايات المتحدة - خبرةً واسعةً ونجاحا باهرا ومكانة مرموقة. فصارت تؤدّي دورا بارزا في دعم مؤسسات صنع القرار السياسي، وإعداد الدراسات، وتحليل السياسات العامة والقضايا الهامة. وقد سُمِّيت تلك المراكز بـ "الثينك تانكس Think-Tanks" ، وأصبحت عاملا هاما في تحديد أولويات القضايا الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة. و أضحى لها تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار هناك؛ سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي. وهو ما يظهر - على سبيل المثال - بصورة واضحة بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية في العالم.

غير أن الدور الذي اضطلعت به المراكز البحثية في الوطن العربيّ، مختلفٌ عمّا هو عليه الأمر في الغرب؛ وذلك بسبب المعيقات والمصاعب والتحديات التي تواجهها، ولأنّها لم تتبوّأ مكانها الحقيقي، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار أو في تقديم ما يلزم من مشورة ومن دراسات مهمة وعميقة . وبدا دور معظمها "باهتا" وغير فاعل في عملية التنمية المجتمعية بكافة أبعادها، ليس بسبب عجزها عن

أداء هذا الدور؛ بل بسبب المعوّقات الكثيرة التي تحيط بها، وعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة الحياة السياسية العربية وطبيعة أنظمتها وبُعدها عن العمل المؤسَّسي المعمول به في الولايات المتّحدة والغرب.

ويتضح أن مراكز الأبحاث والدراسات تكتسب أهميتها وضرورة وجودها من الحاجة لها، ومن مقتضيات الضرورات السياسية والاقتصادية والإعلامية والأكاديمية والاجتماعية والتنمويّة؛ وذلك "باعتبارها الطريقة الأمثل لإيصال المعرفة المتخصصة، من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة، من شأنها أن تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري."

إن لمراكز الأبحاث دورا رياديا في توجيه عالم اليوم؛ بحكم أنّها أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة والمجتمع والفرد، ووسيلة لدراسة كل ما يتصل بتلك المشاريع وفق منهج علمي معرفي. كما تُعدّ مراكز الأبحاث من القضايا الوطنية الهامة والحيوية، التي تعكس اهتمام الشعوب بالعلم والمعرفة والتقدم الحضاري واستشراف آفاق المستقبل. وفي هذا السياق، تتنزّل هذه الدراسة. وهي تكتسب أهميتها، من كونها تسلط الضوء على ضرورة من ضرورات المشهد العربي الراهن؛ مما يفرض على الدول العربية تفكيرا معمّقا في خصوصيات هذا المشهد وعولمته وآفاقه وتحدياته الجسيمة، وفي طرق امتلاك مفاتيح المعرفة والتقدم والحضارة التي لن يتسنّى الحصول عليها دون بحث علمي جاد ومهني تكون أدواته مراكز الأبحاث والدراسات.

أسباب اختيار الموضوع:

تنبع الأسباب التي أختار هذا الموضوع، من المنطلقات الآتية:

- الدور الريادي الدي أصبحت تلعبه مراكز الأبحاث والدراسات في قيادة العالم , وصارت هذه المراكز أداة لإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفاعلة على كافة المستويات: السياسية و الاقتصادية والعسكرية وصولاً إلى الأبعاد الاجتماعية و الثقافية. كما تشكل مراكز الدراسات مصدراً أساسياً للمعلومات والنصح لصناع القرار في دول العالم على مختلف مستوياتهم
- التطورات الدولية المتعاقبة والتي انتهت بظهور العولمة ونظام الاقتصاد الحر، وبالتالي و جب الارتقاء بالبرامج والخطط التي تتخذ على مستوى الدولة، إلى الحد الذي يمكنها من مساير ة التغيرات السابقة، وهذا لا يتحقق إلى بتوفر المعلومات التي أصبحت فاعلا رئيسيا في هذه المعادلة ، وبالتالي أردت أن أبين أهمية هذا الموضوع
- بحكم تخصصنا الدراسي في مجال السياسات العامة والحكومات المقارنة، ارتأيت التطرق إلى الموضوع, وخاصة مع ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

- .دراسة وتحليل ظاهرة مراكز الدراسات والابحاث بصفة خاصة باعتبارها إحدى الفواعل المشاركة في صناعة السياسية العامة

- توضيح البعد الاستراتيجي لمراكز الابحاث و الدراسات وانعكاسه على السياسة العامة
- . كذلك تتجلى أهمية الدراسة في أنها تبين طرق الوصول إلى تحقيق أهداف السياسات العامة ونجاحها، وهذا بالاهتمام بالمعلومات إنتاجا وتداولا لكل من يريد التقدم،
- معرفة مكانة المعلومات في تحديد مسار السياسات العامة عبر كل مراحلها.

أهداف الدراسة: يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة في:

- التعريف بالدور الاساسي و المهم الدي تلعبه مراكز الدراسات والابحاث في رسم السياسة العامة .

إشكالية الدراسة

تعتبر المعلومات أهم سمة من سمات الدول المتقدمة، حيث الاعتماد عليها يعتبر أمر ضروري في جميع مجالات الحياة، مما جعل منها قضية العصر، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط للمستقبل ، وتتنوع مصادر الحصول على المعلومة , ولعل مراكز الابحاث الدراسات تعتبر اهم المصادر , حيث توفر هده الاخير القاعدة المعلوماتية الاساسية لوضع أي خطة او برنامج من اجل تطبيقه في أي مجال من المجالات , ودالك من خلال الدراسات والابحاث المعمقة والمختصة التي يقوم بها خبراء في هدا المجال, و بهذا الشكل تكون مراكز الابحاث والدراسات اداة مهمة في يد صناع السياسات العامة

فهي تساعدهم على بلورة افكارهم وتمنحهم زوايا رؤيا متعددة للخطط والبرامج التي يجب تطبيقها في ظل التطورات والدينامية التي تسير بها الاوضاع الداخلية والخارجية .
وفق هذا السياق ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

- الى أي مدي تساهم مراكز الابحاث والدراسات في صنع السياسة العامة العالم العربي ؟

اشكاليات جزئية:

1. فيما يتمثل الدرور الاستراتيجي لمراكز الابحاث والدراسات في صنع السياسة العامة؟
2. كيف هو واقع العلاقة بين مراكز الابحاث وصناع القرار في الوطن العربي؟
3. ماهي ابرز التحديات التي تواجه مراكز البحث والدراسات في الوطن العربي ؟
4. كيف ساهمت مراكز الابحاث والدراسات في رسم السياسة العامة في الاردن ؟
5. كيف يمكن تفعيل دور مراكز الابحاث والدراسات في مجال السياسة العامة ؟

الفرضيات :

- بالرغم من وجود مراكز الابحاث والدراسات فاعلة, الا ان مساهمتها في صنع السياسات العامة في العالم العربي يبقى محتشم مقارنة مع مثيلاتها في العالم الغربي .

فرضيات جزئية:

1. تلعب مراكز الابحاث والدراسات دورا هاما في صنع وتوجيه السياسة العامة
2. توجه مراكز الابحاث في لعالم العربي الكثير من التحديات والعراقيل التي تحد من فعاليتها خاصة في مجال صنع السياسات

تعتبر البيئية التي تعمل فيها مراكز الابحاث في الاردن غير محفزة ولا مشجعة على نشاط هده المراكز بكفاءة .

منهجية الدارسة:

تستلزم الدارسة العلمية مراحل وخطوات تحدد وتضبط الباحث، بغية التوصل إلى المعلومات الدقيقة وهذا ما يعرف بمنهج الدارسة، وقد فرضت طبيعة إشكالية الدراسة
والأهداف المنشودة من الدراسة، لتفرعها وشمولها الموضوعي إلى المزج بين مجموعة من المناهج، وتم اللجوء قدر الإمكان إلى الأساليب الكيفية لبناء الدراسة .

- المنهج الوصفي: وهو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من اجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة ,وتم استخدامه في هذه الدراسة في جمع البيانات حول ظاهرة مراكز الابحاث والدراسات وذلك بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقة بين متغيراتها، وبينها وبين متغيرات أخرى، حسب ما تفتضيه أهداف الدراسة.
- منهج دراسة الحالة: تم استخدام هذا المنهج من خلال دراسة حالة الاردن و ذلك بتناول مدى مساهمة مراكز الابحاث و الدارسات في صناعة السياسة العامة .
- المنهج التاريخي يكمن استخدامه في التعرف على الأصول التاريخية والفلسفية، لتطور ظاهر مراكز الدراسات و الابحاث ،
- المنهج الإحصائي: يساهم المنهج الإحصائي في تقديم الأرقام والإحصائيات التي تثبت الحقائق العلمية، وذلك من خلال الاحصائيات التي تعدها المعاهد والهيئات الخاصة بمجال مراكز البحوث في العالم بصفة عامة والعالم العربي خاصة

خطة الدراسة:

تتضمن الدراسة فصلين, يتعلق الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمراكز الأبحاث والدراسات اربعة مباحث تطرق الأول إلى مفهوم : مفهوم مراكز الابحاث والدراسات, أما المبحث الثاني فتطرق إلى انواع مراكز الابحاث والدراسات واهميتها ,فبما تطرق المبحث الثالث إلى اهم مراكز الابحاث والدراسات في العالم, والى .اهم ادوارها, اما المبحث الرابع فتطرق الى العلاقة بين مراكز الابحاث والدراسات ورسم السياسة العامة
أما الفصل الثاني فتم تخصيصه إلى دور مراكز الابحاث في رسم السياسة العامة في الوطن العربي مع الاشارة الى حالة الاردن و تضمن اربعة مباحث حيث تطرق الأول إلى واقع مراكز الابحاث والدراسات في العالم العربي , اما الثاني الحاجة الاستراتيجية لمراكز الأبحاث والدراسات في رسم السياسة العامة فينا تطرق المبحث الثالث: واقع مراكز الابحاث والدراسات في الاردن , اما المبحث الرابع فقد تناول دور مراكز الابحاث الاردنية في صناعة السياسة العامة المحلية .

مقاربة المفاهيم:

مراكز الابحاث والدراسات: المنظمات والهيئات التي تنتج بحوث وتحاليل في السياسات الموجهة، و، وتقديم المشورة بشأن القضايا المحلية والدولية، والتي تتيح صناع القرار والجمهور على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن قضايا السياسة العامة. مؤسسات الفكر والرأي يمكن أن تكون منتسبة أو مؤسسات مستقلة وهي هيئات دائمة.. في كثير من الأحيان تعمل هذه المؤسسات بمثابة جسر بين الأوساط الأكاديمية وصنع السياسات وبين الدول والمجتمع المدني، وخدمة للمصلحة العامة كأصوات مستقلة

السياسة العامة: السياسة العامة: هي كل عمل، أو تعهد بالقيام بعمل، أو امتناع مقصود عن القيام بعمل أو تعبير عن موقف، تقوم به الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر، يهدف لمعالجة مشكلة عامة متوخية بذلك الوصول لحلول يقدر أنها في مصلحة المجموع، ومعتمدة في هذا السبيل الطرق العلمية وأفضل الوسائل ضمن الظروف البيئية المحيطة بها.

القرار: اختيار إجراء معين لمواجهة مشكلة ما

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي لمراكز الابحاث والدراسات

المبحث الاول: مفهوم مراكز الابحاث والدراسات

المبحث الثاني: انواع مراكز الابحاث والدراسات واهميتها

المبحث الثالث: اهم مراكز الابحاث والدراسات في العالم

المبحث الرابع :العلاقة بين مراكز الابحاث والدراسات ورسم السياسة العامة

خلاصة الفصل

المبحث الاول: مفهوم مراكز الابحاث والدراسات

المطلب الاول: نشأة مراكز الابحاث والدراسات:

اختلف الباحثون في تحديد التاريخ الذي نشأت فيه مراكز البحوث والدراسات؛ فمنهم من يقول إنّ نشأة تلك المراكز في صورتها الأولى، كانت في الجامعات الأوروبية، وتحديدًا في القرن الثامن عشر، وكانت تُعرف باسم "الكراسي العلمية". وكان أوّلها نشأة "كراسي الدراسات الشرقية" في أوروبا بولونيا و باريس.

وتفيد المعطيات المتوفّرة في هذا المجال بأنّ أول مركز أبحاث قد ظهر في بريطانيا في عام 1831؛ وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، ثم الجمعية (الفابية) في عام 1884, كما أُنشئت أوّل وقفية في بريطانيا، اسمها وقفيّة "ديمورنت" في جامعة أكسفورد؛ لتشجيع الدراسات الدينية. وعدّ الباحثون هذه الكراسي، الإرهاصات الأولى لإنشاء المراكز البحثية

في المقابل، ثمة من يرى أن مراكز الأبحاث ظاهرة حديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية. وكانت بداية نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت عبارة عن منابر للنقاش الجماعي أو لدراسة القضايا الساخنة التي تشغل المجتمع وصناع القرار.

وفي الولايات المتحدة، أُطلق على هذه المراكز اسم "الثينك تانكس .Think tanks "وتُرجمت الكلمة في اللغة العربية بـ "مراكز التفكير"، وهناك من ترجمها بـ "بنوك التفكير أو الفكر" أو "خزانات التفكير". أما في بريطانيا، فأطلق عليها اسم "مراكز الأبحاث والدراسات" ,ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية، استخدمت عبارة Brain Boxes ، أي "صناديق الدماغ."

وفي الوقت الراهن، تُستخدم العبارة بدرجة كبيرة، للإشارة إلى مؤسسات وظيفتها تقديم التوصيات. وبذلك، فإن عبارات "مراكز الأبحاث والدراسات" أو "صناديق الفكر" أو "مراكز التفكير"، تشير إلى شيء واحد، يعرف في اللغة الإنكليزية بـ[1]. Think- tanks

ظهر أول مركز أبحاث بشكله الحديث، في الولايات المتحدة؛ وذلك من خلال تأسيس معهد كارنيغي للسلام (Carnegie Endowment) في عام 1910 .وتلا ذلك إنشاء معهد بروكينغز (Brookings)في عام ، ثم معهد هوفر(Hoover) في عام 1918، ومؤسسة القرن في عام 1919. وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، توسّع انتشار مراكز الأبحاث والدراسات، وزاد نشاطها. وأصبح لديها نفوذ في الدول الديمقراطية، وتأثير في صانعي القرار وفي صياغة السياسات العامة.

وفي فترة أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن الماضي، اتّسع انتشار هذه المراكز، فأُسِّس المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS في لندن في عام 1958، ومعهد دراسات الشرق الأوسط في أميركا في عام 1948، ومعهد(أنتربرايز) الأميركي لأبحاث السياسات العامة في عام 1943. وأُنشئت مؤسسة راند في عام 1948، ومركز أبحاث فض النزاعات في جامعة (ميتشغان) في عام 1959، ومعهد (ستوكهولم) لأبحاث السلام في السويد SIPRI في عام 1966...وغير ذلك من المراكز في أوروبا والولايات المتحدة.

[1] عباس بومالم، مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات"، تم نشر بتاريخ 2005/08/12 على موقع http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96738-2005 تم الاطلاع عليه في 2016/03/15.

ومما يجدر ذكره هنا، هو أن الكثير من مراكز الأبحاث والدراسات؛ قد تشكلت نتيجة لأحداث مهمة في تاريخ دولة ما، أو لتغيير طرأ مثلا على النمط السياسي الداخلي والخارجي لنظام ما، أو بسبب قضايا ملحة قادت إلى البحث عن حلول أفضل. وتتكفّل مجموعة أو فرد من ذوي الخبرة والاختصاص ومن المتابعين للقضايا العامة، بتأسيس تلك المراكز. ولا نخفي دهشتنا عندما نلقي نظرة على عدد مراكز الأبحاث في العالم، وحينما ندرك مدى تطورها منذ عقد السبعينيات وحتى نهاية القرن الحادي والعشرين. إذ نرى أن هناك تطورا وانتشارا كبيرين للمراكز البحثية في العالم؛ حتى أن عددها قد وصل - بحسب مشروع مؤشرات مراكز الأبحاث والفكر - إلى حوالي 6480 مركزا متخصصا في مجالات متعددة. وبهذا الرقم، يتّضح أن الغرب قد أدرك في وقت مبكر أن العلم "لم يعد شارةً تتزيّن بها المجتمعات؛ إنما هو أحد أهم أسلحة العصر.[1] وعليه، فإنّ مساحات توليد الطاقات والقدرات العلمية في الغرب، لم تعد من اختصاص الجامعات وحدها؛ بل هناك المئات بل الآلاف من مراكز البحوث ومؤسسات البحث العلمي، بعضها تديره الدولة إدراكا منها لأهمية تفعيل مراصد البحث لامتلاك زمام الأمور. وأغلبها تدعمها مؤسسات مدنية،

يشرف عليها كبار المسؤولين السابقين والخبراء، ممن لديهم خبرات متراكمة في مجالات معرفية تتعلق بالمشكلات والقضايا المطروحة؛ في ما يقوم على إدارتها والتفكير بآفاقها شباب طموح، لا يعرفون غير لغة العلم والعمل والإتقان، ولا هدف لهم سوى التقدم بأنفسهم وبلادهم نحو المستقبل. كما تغذي هذه المراكز البحثية المؤسسات الحكومية بالباحثين والخبراء؛ لينهضوا بواقع دولهم..[2]

أ ما على الصعيد العربي فإن نشأة و تطور المراكز البحثية بدأت بشكل أساسي في الخمسينات في مصر، مع تأسيس المركز القومي للبحوث عام 1956 في القاهرة، بالإضافة إلى مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية الذي تأسس عام 1968 . و هما يرتبطان بهيئات حكومية، و تأسس معهد البحوث و الدراسات العربية عام 1952 ، الذي كان يرتبط بالجامعة العربية، و الذي تحول لاحقًا إلى التركيز على الأداء التدريسي و التأهيل الجامعي على حساب العمل البحثي. في حين أنه على صعيد المراكز البحثية الخاصة فكان مركز دراسات الوحدة العربية الذي تأسس في بيروت، عام1975كمؤسسة بحثية غير ربحية أكاديمية أو علمية المنحى، حيث تركز نشاطها البحثي في مختلف القضايا السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية التي تهم المجتمع العربي. لاحقًا منذ عقد الثمانينات و خاصة حقبة التسعينات حتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين، عمومًا انتشرت ظاهرة المراكز البحثية في جميع الدول العربية، و إن ارتبطت في بداياتها بالجامعات أو قطاعات حكومية، ثم انتشرت لاحقًا مراكز الأبحاث الخاصة في تخصصات متعددة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية[3] و غيرها أو حتى المجالات البحثية التطبيقية الهندسية و التكنولوجية. و بشكل متأخر في المجالات الطبية.

[1] خالد وليد محمود, دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر, المركز العربي للابحاث والدراسات, الدوحة 2013 ,ص 02.

[2] خالد وليد محمود , ص 03.

[3] . سامي الخزندار, د.طارق الأسعد, دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة , دفاتر السياسة والقانون, العدد 6 جانفي 2012 جامعة قاصدي مرباح . ورقلة ص 05

.

المطلب الثاني : تعريف مراكز الابحاث و الدراسات:

بالرغم من الانطباع الأولي أو التسليم ببداهة المعرفة أو الإحاطة بمفهوم مراكز الفكر و الدراسات، فإنه عند محاولة تحديد ماهية أو مفهوم مراكز الدراسات نكتشف أننا أمام مفهوم هلامي و فضفاض يحتوي على تفاصيل متعددة و أبعاد متنوعة، و بالتالي تحتاج إلى تحديد المقصود بمراكز الدراسات أو طبيعة مفهومها .

عمومًا، مراكز الفكر و الدراسات Think Tanks كما يشير الباحث Wiarda هي مراكز للبحث العلمي و التعليم، و لكن ليست جامعات أو كليات. و هي ليست لديها طلبة، و لكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، و هي لا تقدم مساقات دراسية، و لكن هي تنظم العديد من ورشات العمل و التدريب و المنتديات و هي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية في كل المجالات. و لكن تركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة. كما أن مراكز الأبحاث ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلا للبحث العلمي، بدلا عن ذلك هي تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة و غيرها من المصادر ,و مراكز الأبحاث ليست شركات تجارية، بالرغم أن لديها منتوج و هي الأبحاث، و بالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي. أيضًا هي ليست مشابهة لجماعات المصالح حيث أن هدفها الرئيس هو البحث و الدراسات، و ليس الضغط و النفوذ، بالرغم أن ،بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك أحيانًا. و بالخلاصة فإن مراكز الفكر هي منظمات بحثية هدفها الأساسي هو توفير دراسات و أبحاث تتعلق بالقضايا و السياسات العامة للدولة أو المجتمع، و تحاول أن تكون مشاركًا بفعالية و مؤثرة في قضايا و نقاشات القضايا العامة أو السياسات العامة[1]

و يعرف مشروع مراكز الفكر و الدراسات العالمي، مراكز الأبحاث و الدراسات بأنها:
مؤسسات تقوم بالدراسات و البحوث الموجهة لصانعي القرار، و التي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية و الدولية، بهدف تمكين صانعي القرار و المواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة. و قد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية و مستقلة. و تعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين و جماعة صناع السياسات العامة و صنع القرار، و تهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث و الدراسات بلغة مفهومة، و موثوقة و سهلة الوصول لصناع القرار و الرأي العام بالرغم من كون التعريفات السابقة تحاول أن تقدم مفهومًا واسعًا و شاملا، إلا أنها تعرف أو تحدد ماهية مراكز الأبحاث بشكل أساسي من خلال المقارنة أو بيان الاختلاف مع ما قد يكون متشابها أكثر من التركيز على طبيعة أو ماهية المراكز.[2]
و نميل في هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم مراكز الأبحاث و الدراسات و المقصود بها كما يلي: (إن مراكز الأبحاث و الدراسات هي مراكز إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية و تتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية، و بما يخدم تطوير و تحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة).

[1] Howard J. Wiarda, "The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy" American Foreign Policy Interests, , 2008, p 96.
[2] James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2009", Thank Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2010, p65.

، وفي تعريف آخر تعّد مراكز الابحاث و الدراسات : (تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة وتقديم الحلول والمقترحات للمشكلات بصورة عامة، وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية أو ما يتعلق بالتسلح).

و هذا المفهوم يشمل مراكز الأبحاث و الدراسات بغض النظر عن طبيعتها الحكومية أو الخاصة، و التمييز الرئيسي لمراكز الأبحاث الخاصة هنا تتمثل في أن إدارتها و سلطتها لا تخضع رسميًا إلى توجيه و سلطة حكومية باستثناء القوانين و التعليمات الناظمة لترخيص و أعمال هذا النوع من المؤسسات، كما أن تمويل المراكز الخاصة لا يخضع إلى تمويل حكومي منتظم أو خاضع لبنود الميزانية أو المالية العامة للحكومة. و المراكز الخاصة بهذا المعنى قد تكون ربحية و خاضعة لإدارة القطاع الخاص أو غير حكومية و لكن غير ربحية. وعليه، نلاحظ بأنه لا يوجد اختلاف أو تباين كبير بين كل هذه التعريفات حول الثينك تانكس، وإنما كلها تشترك في أن الثينك تانكس عبارة عن منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة أو مركز مخصّص للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو حول العديد من القضايا المتنوعة، سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة أو خدمة أحد الأطراف الرسمية (حكومية) أو غير الرسمية (المجتمع بصورة عامة)، وتقديم المقترحات والحلول لمشكلات معينة، بحيث أصبحت تلك المراكز واحدة من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير العام في الدولة, من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها، من الأبحاث والمؤتمرات والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تنشرها، إلى درجة أصبحت مهمة مراكز التفكير ليست فقط تقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية ولكن تناول أية مشكلة بصورة مباشرة وإعطاء المختصين وصانعي القرار في الدولة أو في القطاع الخاص بدائل يمكن أن يختاروا أفضلها، أو قد تقدم بديلاً واحداً لابد من الاعتماد عليه في مواجهة التطورات والأحداث المتسارعة .[1]

المبحث الثاني : انواع مراكز الابحاث و الدراسات واهميتها

المطلب الاول : انواع مراكز الابحاث والدراسات

تنوعت مراكز الأبحاث و الدراسات تنوعًا واسعًا مع تعدد التخصصات في مختلف مجالات الحياة و متطلبات العصر. و ما يعنينا هنا هو ليس تحديد أنواع و أصناف مراكز الأبحاث و الدراسات بحسب التخصصات العلمية، فهذا تنوع طبيعي يظهر مع اختلاف التخصص أو المجال العلمي. و لكن سيتم تحديد أنواع و أصناف مراكز الأبحاث بشكل يظهر طبيعة التباين فيما بينها حتى و لو كانت تعمل في مجال أو تخصص علمي واحد. كما إن تنوع و تعدد مراكز الدراسات و الأبحاث يعتمد على طبيعة اختلاف المعايير و الأسس التي تصنف في ضوئها هذه المراكز. و فيما يلي تحديد أنواع و أصناف مراكز الدراسات و الأبحاث مع تحديد طبيعة المعايير التي صنفت في ضوئها. هناك اتجاه يصنف مراكز الأبحاث في العالم وفق "اتجاه العلاقة" بين الإدارة العليا و عملية القرار أو: طبيعة التبعية الإدارية، و يشمل هذا الصنف نوعان:

<u>الصنف الأول</u>: اتجاه العلاقة "من القيادة إلى القاعدة و هذا النوع يتمثل بتصنيف مراكز الأبحاث من حيث الجهة المؤسسة أو المنشأة، أو الجهة الممولة هي الهيئة العليا، و بالتالي تقدم المراكز خدماتها و تقاريرها للجهة العليا أو القيادة أو بطلب منها. فإن كانت هذه الجهة أو الهيئة العليا حكومية، فإن خدماتها و

[1] . سامي الخزندار, د.طارق الأسعد , المرجع السابق ,ص 4.

تقاريرها توجه للقيادة الحكومية أو بناء على تكليف منها. و إن كانت الجهة العليا، سواء المنشأة أو الممولة، هي قيادة حزبية سياسية فإن خدماتها و تقاريرها تكون لقيادة الحزب، وهكذا

أما الصنف الثاني: اتجاه العلاقة من "القاعدة إلى القيادة و هذا النوع هو الغالب في ، أمريكا و أوروبا، و يعتمد على توفير الدعم من خلال مساهمات أو إسهامات الآخرين و بشكل خاص إما من المجتمع المدني التي يغلب عليها التأسيس من الأسفل إلى الأعلى، أو من الشركات الخاصة الكبرى, أو المؤسسات الخيرية في تمويل البحث و البرامج العلمية في مجالات تنموية و اجتماعية و تعليمية و غيرها. من ناحية أخرى،

هناك اتجاه آخر في عملية تصنيف أو تحديد أنواع مراكز الأبحاث و الدراسات،[1]

حيث يتم تصنيفها إلى أنواع وفق المعايير التالية :

أولا: معيار التمويل و الارتباط و السلطة العليا للقرار و يشمل هذا المعيار، تحديد طبيعة العلاقة و المرجعية التي ينتمي أو يرتبط بها مراكز الدراسات و الأبحاث. و وفق هذا المعيار يمكن تصنيف مراكز الأبحاث إلى ما يلي :

- المراكز البحثية الحكومية: و هذا النوع من المراكز يرتبط و يخضع لملكية القطاع الحكومي من حيث: تعيين إدارته من قبل جهة أو وزارة أو مؤسسة حكومية مستقلة أو الديوان الملكي، أو غير ذلك. تحديد مجالاته و أنشطته البحثية التي ترتبط عادة بسياسات و متطلبات حكومية أو احتياجات صانع القرار أكثر من ارتباطها باحتياجات أو متطلبات البحث العلمي أو أولويات تنموية معينة. ارتباط بيروقراطية القرار فيه بالجهة الحكومية التي يتبع لها[2] .

ارتباط ميزانيته بالتمويل الحكومي. عمومًا، إن من ميزات هذا النوع من المراكز البحثية، تخلصه من عبئ توفير التمويل اللازم.

بالإضافة إلى ميزة علاقته و اطلاعه أو معرفته عن قرب على احتياجات صانع القرار، و بالتالي يزيد من فرصة دوره المؤثر في رسم السياسات العامة، و في عملية صنع القرار.

إلا أنه في المقابل، يعاني هذا النوع من المراكز البحثية الحكومية بشكل عام من ثلاث سلبيات أساسية:

1. ضعف الاستقلالية في المجال البحثي، سواء على صعيد الأجندة البحثية أو سقف الحريات.
2. تأثر قراراتها و مشاريعها البحثية بالبيروقراطية الحكومية، و تعقيداتها، و تعيش و إن كان بشكل أقل إشكاليات الجهاز البيروقراطي الحكومي، خاصة في مجال الإنفاق المالي، و هو ما ينعكس غالبًا على السلبية الثالثة و هي:
3. لا يشكل هذا النوع من المراكز في غالب الأحيان، بيئة مولدة للأفكار الإبداعية الجديدة ،أو على الأقل صعوبة تقبلها للأفكار و المشاريع البحثية الجديدة التي لا تحقق رضى صانع القرار، و لو كانت هناك حاجة تنموية لها.
4. إن الكثير من دراساتها و إنتاجها العلمي قد لا ينشر أو لا يتاح بسهولة للباحثين أو المهتمين ويخضع لبيروقراطية القرار الإداري.

[1] John J. Hamre, "The Constructive Role of Thin Tanks in Twenty First Century", Asia-Pacific Review, Vol. 15, No. 2, pp2-5, 2008, pp2-3.

[2] Howard J. Wiarda, p 108.

- **المراكز البحثية الأكاديمية:**[1]

و قد يتبادر إلى الذهن انطباعًا أوليًا أن هذا النوع من المراكز هي مراكز تخضع أو تتبع للجامعات، و في الحقيقة أن هذا المعنى ليس بالضرورة دقيقًا أو صحيحًا فالمقصود هنا أن مراكز الأبحاث الأكاديمية هي المراكز التي تعتمد على أكاديميين و منهجيات البحث العلمي الأكاديمي، وطريقة النشر العلمي فيها وفق آليات التحكيم العلمي . و هذه المراكز لا تمارس العملية التعليمية أو التدريسية، و هي مراكز بعضها قد يكون مستقلا لا يرتبط بأي جهة سواء أكانت جامعية أو غيرها، وبعضها الآخر قد يكون مرتبطًا بجامعة ما، و من أمثلة هذا النوع من المراكز البحثية المستقلة معهد (بروكنجز) في أمريكا مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية CSIS في واشنطون المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS ، في لندن .عادة هذا النوع من المراكز يعنى بدراسة القضايا الهامة التي تواجه المجتمع أو الدولة، كما إن تمويل هذه المراكز البحثية عادة يأتي من عدة مصادر، بعضها مؤسسات تمويل دولية، أو من مؤسسات مانحة للبحث العلمي أو مشاريع بحثية حكومية أو شركات كبرى أو رجال أعمال و غيرها من المصادر غير المشروطة. و تمتاز هذه المراكز بأنها هي التي تحدد برامجها و أنشطتها و أجندتها البحثية و بما يتلاءم مع موضوعية البحث العلمي. لذلك فهي تمتاز إلى حد كبير باستقلالها العلمي بعيدًا عن الرغبات الحكومية. و لكن في المقابل فإن سعيها أن تكون عام لا مؤثرًا في رسم السياسات العامة للحكومة قد يؤثر بشكل ما أو أحيانًا على موضوعاتها أو أجندتها البحثية ، و لو بشكل جزئي.

إن هذا النوع من المراكز البحثية الأكاديمية عادة لا يعمل على المشكلات أو القضايا المتغيرة أو الساخنة التي تشغل المجتمع أو الدولة، و إنما يعمل على توفير التحليل المعمق و الاقتراحات المناسبة لصياغة السياسات العامة أو معالجة القضايا المستقبلية أو السياسات البعيدة المدى .

- **المراكز البحثية الخاصة:**

هذا النوع من المراكز البحثية يتمثل في عدم ارتباطه الإداري و القانوني . بالقطاع الحكومي و إنما ينتمي إما إلى القطاع الخاص أو قطاع النفع العام أو مؤسسات المجتمع المدني الغير ربحية، و بذلك ينقسم هذا النوع من المراكز البحثية إلى صنفين:

أو لا: المراكز البحثية غير الحكومية و ذات النفع العام:

و هذا النوع من المراكز البحثية لا يخضع في ارتباطه الرسمي أو الإداري أو المالي إلى[2] القطاع الحكومي و في نفس الوقت لا ينتمي كليًا إلى القطاع الخاص،

و لا يسعى إلى العائد الربحي، و يحمل استقلالية إدارية و قانونية و مالية، و بالتالي يمتاز بالاستقلالية من حيث:

1. **التمويل؛ فمصادر تمويله تأتي إما من مشاريع بحثية يتعاقد عليها لهيئات مانحة سواء حكومية أو رجال أعمال أو هيئات غير حكومية داعمة للبحث العلمي، أو الوقف المالي أو غير ذلك.**
2. **كما تمتاز باستقلالها في إعداد أجندتها و اهتماماتهما البحثية.**

[1] Braun Mats, "A Sociological Study of European Policy Think-tanks: Are They the Bridge Between the Academic World and Policy Makers?", Conference Papers presented at The International Studies Association 51st Annual Convention, New Orleans, 17-20/2/2010. p. 114.

[2] علي الدين هلال، دور م ا ركز البحوث السياسية و الاستراتيجية في ترشيد القرار مركز الخليج للأبحاث، بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة 2005,ص 17.

3. أيضًا تمتاز بأنها تلتزم بالمعايير العلمية و الأكاديمية في البحث العلمي.
4. كما أن أهدافها البحثية تتجه نحو قضايا المجتمع و الدولة أو المشاكل الدولية.
و من أمثلة هذا النوع من المراكز على الصعيد الدولي معهد بروكنجز في أمريكا، و معهد الدراسات و على الصعيد العربي مركز دراسات الوحدة العربية ،. الدولية و الاستراتيجيةCSIS في بيروت.

❖ المراكز البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص[1]:

و هذا النوع من المراكز البحثية أنشئ من قبل القطاع الخاص إما لخدمة الشركات الكبرى التي أنشأته، بهدف القيام بإعداد الدراسات و الأبحاث اللازمة لها. و بالتالي تخضع في تمويلها أو أجندتها البحثية إلى احتياجات الشركات المنشأة لها. أو أنها أُنشئت كمراكز بحثية تنتمي إلى القطاع الخاص و لكن لا ترتبط أو لا تنتمي إلى مؤسسات أو شركات كبرى. و هذه المراكز الخاصة متخصصة و مستقلة من حيث تمويلها، و من حيث اهتماماتها و أجندتها البحثية. و هذه المراكز يتوفر لها التمويل إما من خلال المشاريع البحثية التي تتعاقد عليها سواء مع القطاع الحكومي مثل وزارة الخارجية أو

الداخلية، أو غيرها أو مع الشركات الكبرى. أو من خلال التمويل الدولي لأنشطة و برامج بحثية فيدول ما، و غالبًا ما يكون هذا التمويل الدولي من هيئات أوروبية أو أمريكية لمشاريع بعض هذه المراكز البحثية في الدول الفقيرة. و تنتشر هذه الظاهرة بشكل واضح في بعض الدول العربية، و منها على سبيل المثال مصر، الأردن، لبنان، المغرب، و غيرها. و طبيعة هذا التمويل يشكل أحيانًا تشويهًا للاستقلالية البحثية لبعض المراكز البحثية الخاصة.

ثانيًا: تصنيف مراكز الأبحاث وفق الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي:
البعض يصنف مراكز الدراسات و الأبحاث وفق الاتجاهات السياسية أو الأيديولوجية، أو طبيعة الارتباط السياسي الحزبي لها. ففي الدول الغربية يمكن تصنيف هذه المراكز إلى
الفئات التالية :
1. المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي .
2. المراكز البحثية ذات الاتجاه المحافظ (القومي أو الديني أو الاجتماع ي) أو الأيديولوجي، مثل مؤسسة التراث المحسوبة على تيار المحافظين الجدد في أميركا، أو مؤسسات التيار اليميني في أوروبا.
3. المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي: و هذه المراكز البحثية قد تكون ارتباطاتها المالية أو الإدارية إما مع أحزاب سياسية في الحكم أو في المعارضة، أو مستقلة من حيث الارتباط الإداري أو التمويل، و لكن تحصل على تمويل مشاريعها و أنشطتها من هيئات مشابهة لها في الأيديولوجية أو الانتماء السياسي .

-أما على صعيد العالم العربي، غالبًا ما تصنف مراكز الأبحاث وفق الطبيعة الأيديولوجية أو السياسية إلى الفئات التالية:

- المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي .
- المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي أو القومي العروبي .
- المراكز البحثية ذات الاتجاه الإسلامي .

[1] سامي الخزندار, د.طارق الأسعد, المرجع السابق, ص 08

- المراكز البحثية المستقلة غير المسيسة، أي ذات الصبغة الأكاديمية الصرفة .
- المراكز البحثية ذات الاتجاه الوطني. (بمفهوم تبني الرؤية الرسمية للدولة أو الحكومة[1]

ثالثًا: تصنيف مراكز الأبحاث وفق معيار الاستقلالية

- و يصنف برنامج مراكز الفكر و المجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز الأبحاث العاملة في مجال السياسات العامة وفق معيار طبيعة الارتباط و الاستقلالية على الشكل التالي :

1. المراكز البحثية المستقلة: و يقصد بها وجود درجة كبيرة من الاستقلالية للمركز عن أي جهة، سواء أكانت جماعات مصالح، أو مانحين، و كذلك استقلالية ذاتية في أنشطتها و برامجها أو تمويلها من الحكومة.
2. المراكز البحثية شبه المستقلة : و هي المراكز التي تكون مستقلة عن الحكومة، و لكن تزود جماعات المصالح مثل النقابات أو المانحين أو هيئات الدعم هذه المراكز بالحصة الأساسية من تمويلها و تؤثر بشكل ملحوظ في أنشطة و برامج هذه المراكز.
3. المراكز الجامعية : و هي عبارة عن مراكز تعنى بأبحاث السياسات العامة و تكون ضمن أو مرتبطة بجامعة ما.
4. مراكز أبحاث الأحزاب السياسية : و هي المراكز البحثية التي ترتبط بأحزاب سياسية بصورة رسمية، كما هو حاصل في أمريكا مع الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري.
5. مراكز الأبحاث الحكومية: و هي مراكز الأبحاث التي تمول بشكل حصري من منح و عقود حكومية و لكنها لا تكون جزءًا من بنيتها الهيكلية .

عمومًا إن تنوع تصنيفات و أنواع مراكز البحوث يحددها طبيعة المعايير و الأسس التي يتم التصنيف على أساسها، وهذه المعايير تشكل المدخلات التي تفرز أو تحدد أنواع المخرجات، وبالتالي فإن تغيير هذه المدخلات (المعايير) يؤدي إلى أنواع مختلفة من المخرجات (أنواع أو أصناف مختلفة من مراكز الأبحاث). إن هذا التعدد أو التنوع في تصنيف مراكز الأبحاث لا يشكل عادة نقطة ضعف أو إرباك و إنما تنوعًا يستفيد منه الباحثين و المهتمين ما يناسب حاجاتهم و متطلباتهم.[2]

المطلب الثاني: اهمية مراكز الابحاث والدراسات:

ان طبيعة هذه المهام تعكس مدى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه مراكز الدراسات و الأبحاث في التأثير على عملية اتخاذ القرار أو على صناع القرار، و كذلك في رسم السياسات العامة، أو بشكل آخر إن هذا الدور لمراكز الأبحاث هو جزء من دور يحتسب للبحث العلمي أو المعرفة بصفة أن هذه المراكز هي إحدى مؤسسات البحث العلمي و إنتاج المعرفة . ، إلى أنه في المجتمعات الحديثة أو الدول المتقدمة، يظهر ارتباط واضح 20 و يشير أحد الباحثين بين عملية التنمية و البحوث العلمية و التطبيقية، بما فيها استطلاعات الرأي و البحوث الميدانية . إن هذا الارتباط ضروري في حالة الدول النامية أيضاً، و ذلك من أجل مجموعة من الأهداف، منها:

[1] - James. G. McGann (dir.), 2009 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia 2009", , p 69

[2] سامي الخزندار, د.طارق الأسعد, المرجع السابق, ص 09

1. الكشف عن أولويات التنمية في المجتمع، و ما هي أسهل السبل و أسرعها لتحقيقها من خلال استخدام الموارد المحلية.
2. تطوير البحث العلمي المحلي بما يتوافق مع احتياجات البيئة المحلية و توظيف الموارد الذاتية.
3. دعم اتخاذ القرار و جعله أكثر عقلانية . كما يشير الباحث إلى أنه تحقيقاً لهذه الأهداف تأسست العديد من مراكز الأبحاث و الدراسات سواء مراكز بحثية حكومية أو جامعية أو خاصة. كما إن هذه المراكز لعبت "ولا تزال" دوراً مهماً، ليس فقط في تقديم العلم و التقنيات و التطبيقات الصناعية العديدة، و إنما أيضاً في تطوير نظم التعليم

و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، و إلقاء الضوء على الطرق المثلى و الاستخدام الأفضل للموارد، و ذلك برفع الإنتاجية و تقليل الهدر منها، كما ساهمت تلك المراكز في لفت الأنظار لأحد المشكلات و المعضلات التي تواجهها عملية التنمية المحلية و الدولية، و رسم السياسات في التصدي لهذه المعضلات و معالجتها بأقل التكاليف

، و في ضوء ذلك فإن دور و مراكز الأبحاث في المجتمعات المتقدمة لم يعد دوراً ثانوياً، و إنما دوراً أساسياً في رسم السياسات و ترشيد عملية اتخاذ القرار، و لذلك إن تأسيس المراكز البحثية و المستقلة يزيد من فعاليتها و دورها الإيجابي في هذين المجالين[1].

و كما هو معروف، إن صناع القرار أو كبار المسؤولين ليس لديهم الوقت الكافي أو المعرفة

المتخصصة في بعض المجالات أو القضايا موضع القرار أو رسم السياسات العامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية أو غيرها. و لذلك فإن مراكز الأبحاث تقوم غالباً بإجراء الأعمال البحثية من أجلهم. و يشير هوارد إلى أن مراكز الأبحاث أصبحت بشكل أساسي تقوم بالتفكير للحكومة

، فخبراء مراكز الأبحاث يقدمون الأفكار الجديدة و الرؤى الإبداعية بالاعتماد على أبحاثهم أو يرشّدوا السياسات العامة. و يشير أيضاً إلى أن مراكز الأبحاث تميل إلى أن تلعب دور الدمج أو التوفيق عند اختلاف أو تنازع البيروقراطية الحكومية حول إعداد سياسة معينة، أو عندما يكون هناك أطراف حكومية متعددة تشارك في إعداد سياسة في مجال ما، و تكون تلك الأطراف غير موحدة أو متوافقة في سياستها و مواقفها و رؤاها، فتقوم عادة مراكز الدراسات بدور الطرف التوفيقي بين تباين هذه المواقف و سياساتها أو رؤاها من ناحية أخرى تقدم مراكز الأبحاث و الدراسات الخدمات الاستشارية للقطاع الحكومي و مؤسساته في العديد من القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة و سرعة في الإنجاز أو القرار، حيث أن المراكز البحثية عادة تتوفر لها مجموعة أو شبكة من الخبراء داخل و خارج المراكز تكون على ارتباط وثيق بها، أو تملك المراكز سرعة في الوصول إليها أو السرعة في تكليفها بمهام بحثية أو استشارية معينة، كما تملك المراكز القدرة على توفير البيانات البحثية اللازمة لصناع القرار و المسؤولين عند الحاجة.

عموماً الخدمات الاستشارية التي تقدمها مراكز الدراسات تأخذ أشكال عدة، منها:[2]

1.تكليف أفراد متخصصون لإعداد تقارير مركزة و مختصرة لصناع القرار و القيادات العليا حول قضايا معينة.

[1] عبد الرزاق فارس الفارس، "مراكز البحوث و صناعة القرار في ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد ,الخامس, العدد الثاني , دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2003 ص113

[2] He Li, "The Role of Think Tanks in Chinese Foreign Policy",. 2002, pp. 33–43

2.تكليف خبراء لمراجعة و تنقيح التقارير الخاصة أو الداخلية التي يتم إعدادها للقيادات العليا، و التي تتعلق بالدول التي سيقومون بزيارتها و القضايا موضع البحث و النقاش.
3.تكليف فرق بحثية لتقييم قضايا حساسة أو موضع جدل و نقاش.
عموماً، الأدوار الاستشارية تدور حول تشخيص المشكلات و الأزمات و تحليلها و اقتراح الحلول و المواقف و السياسات المناسبة للتعامل معها، و غالباً ما يكون ذلك في القضايا ذات الطبيعة العاجلة أو الساخنة . و من الأدوار الحديثة التي أصبحت تقوم بها بعض المراكز البحثية هي ممارسة الدبلوماسية ، كأن يرسل بعض الخبراء و الأكاديميين العاملين في مراكز 24 الأكاديمية الأبحاث من قبل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية أو غيرها، إما لمعرفة آفاق تسوية، أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة سياسية معينة، و يكون ذلك بشكل غير رسمي أو بشكل رسمي، أو بشكل معلن أو في مسار موازي ,كما حصل على سبيل المثال في المرحلة السرية لما قبل الوصول إلى اتفاقية أوسلو، حيث قام (تيد لارسون) رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بترتيب عملية المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي في النرويج و بشكل سري،
و أحياناً تكليفهم للمشاركة في مؤتمرات دولية للاطلاع على أحدث المعلومات و الطروحات السياسية أو بناء العلاقات . أيضاً من الأدوار التي تقوم بها مراكز الأبحاث الخاصة هي مرافقة خبراء من هذه المراكز لكبار المسؤولين أو مع الوفود الرسمية الحكومية في زيارتهم الرسمية للدول كمستشارين خبراء في قضايا معينة موضع النقاش في جدول أعمال المسؤولين أو هذه الوفود الحكومية . وفي كثير من الأحيان يتم اختيار و تكليف بعض الخبراء في هذه المراكز البحثية للعمل في مناصب حكومية عليا مثل وزراء أو مستشارين للقيادة السياسية أو سفراء و دبلوماسيين و غير ذلك. و كذلك العكس حيث الكثير من المسؤولين عندما يخرجون من مناصبهم العليا يذهبون للعمل في هذه المراكز البحثية إما بصفة خبراء أو باحثين في الإدارة العليا أو مجالس الأمناء أو غيرها التي تشرف على سياسات و برامج و أنشطة هذه المراكز البحثية .و في أحيان أخرى تعتمد الحكومة أو بعض المسؤولين فيها على بعض المراكز البحثية المقربة من صناع القرار، أو على بعض الخبراء و الباحثين العاملين فيها لإجراء المقابلات الإعلامية،
. أيضاً من أدوار مراكز الأبحاث، أنها تلعب أحياناً دوراً مهماً "كقناة" اتصال غير مباشرة أو غير رسمية بين الشخصيات السياسية أو كبار المسؤولين، و خاصة الأطراف أو الشخصيات الخارجية[1]
أو الدولية، و ذلك للتعرف على طروحاتهم و آرائهم السياسية و طبيعة اهتمامهم و أدوارهم، أو لمعرفة الاتجاهات الدولية السائدة في مجال قضايا اقتصادية أو سياسية أو غيرها، و ذلك من خلال المشاركة في أنشطة علمية مشتركة أو دعوة هذه الشخصيات أو المسؤولين للمشاركة في المؤتمرات و الندوات التي تعقدها هذه المراكز البحثية. و من خلال شبكة العلاقات التي تملكها هذه المراكز البحثية . كما إن لدى هذه المراكز البحثية القدرة على متابعة أحدث الدراسات و ترجمة المنشورات و المؤلفات التي تصدر عن المؤسسات و المراكز البحثية في الدول الأخرى خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص. و بمعنى آخر فإن مراكز الأبحاث تشكل مصدراً هاماً للمعلومات أو المعرفة
للمسؤولين و القيادات العليا حول طروحات و آراء الآخرين لدول أخرى في القضايا أو الشؤون الدولية أيضاً تلعب مراكز البحوث من خلال دراساتها دوراً هاماً في مجال "المستقبليات " أو المجال الاستشرافي" خاصة مع تطور علم المستقبليات في العالم الغربي و التي أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية من المتطلبات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي في الدول المتقدمة، و إن كان هذا النوع من الدراسات في العالم العربي ما

[1] He Li, p12.

يزال يقوم في الكثير منه وفق تنبؤات أو تقديرات أو انطباعات تتولد لدى الباحثين أكثر منه الاعتماد على أسس "علم المستقبليات" و الذي بدأ ينمو بشكل بطيء في عالمنا العربي أخيراً، فإن مراكز الأبحاث من خلال خبرائها و علمائها تعمل على "عقلنة" أو "ترشيد" القرار لدى المسؤولين، و بالتالي المساهمة في تصويب أو تحجيم احتمالية الخطأ أو المخاطر أو الفشل في صنع القرار و إعداد السياسات العامة و حسن التخطيط، و توفير الرؤى و الأفكار العلمية و الإبداعية في الدولة .

المبحث الثالث: اهم مراكز الابحاث والدراسات في العالم

المطلب الاول :اهم مراكز الابحاث الرائدة في العالم

منذ سنة 2006 يصدر عن معهد(لودر) التابع لجامعة بنسلفانيا الأميركية تصنيف سنوي لمراكز التفكير (Think Tanks). وهو تصنيف يحاول أن يحدد أفضل مراكز التفكير على مستوى العالم، أو على مستوى مناطق محددة مثل أميركا الشمالية وأوروبا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط... كما يقدم تصنيفاً لأفضل مراكز التفكير في تخصصات محددة، كالأمن القومي والاقتصاد والتعليم والطاقة والسياسة الخارجية والتكنولوجيا... وغيرها ,وفي أواخر شهر يناير/كانون الثاني 2015 صدر أحدث تصنيف عالمي لمراكز التفكير عن سنة 2014؛ ويشمل المسح أكثر من 6618 مركز بحثي هي إجمالي المراكز البحثية في العالم، يُختار 300 منها فقط للتصفية النهائية، ويضم المؤشر مراكز بحثية تنتمي إلى أكثر من 51 دولة وبعشرين لغة مختلفة.

وحسب التقرير جاء توزيع اهم مراكز الابحاث والدراسات في العالم على النحو الاتي:[1]

مجموع المراكز التي شملها التقرير2015 = 6618					
اسيا	وسط وجنوب امريكا	اوروبا	الشرق الاوسط وشمال افريقيا	شمال امريكا	جنوب صحراء افريقيا
1106	674	1822	521	1989	467

جدول رقم 01: توزيع مراكز الابحاث والدراسات حول العالم لسنة 2015

[1], James. G. McGann (dir.), 2015 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia 3-1-2015 P 53

وفي ما يلي توزيع مراكز الابحاث عبر العالم بالنسب المئوية

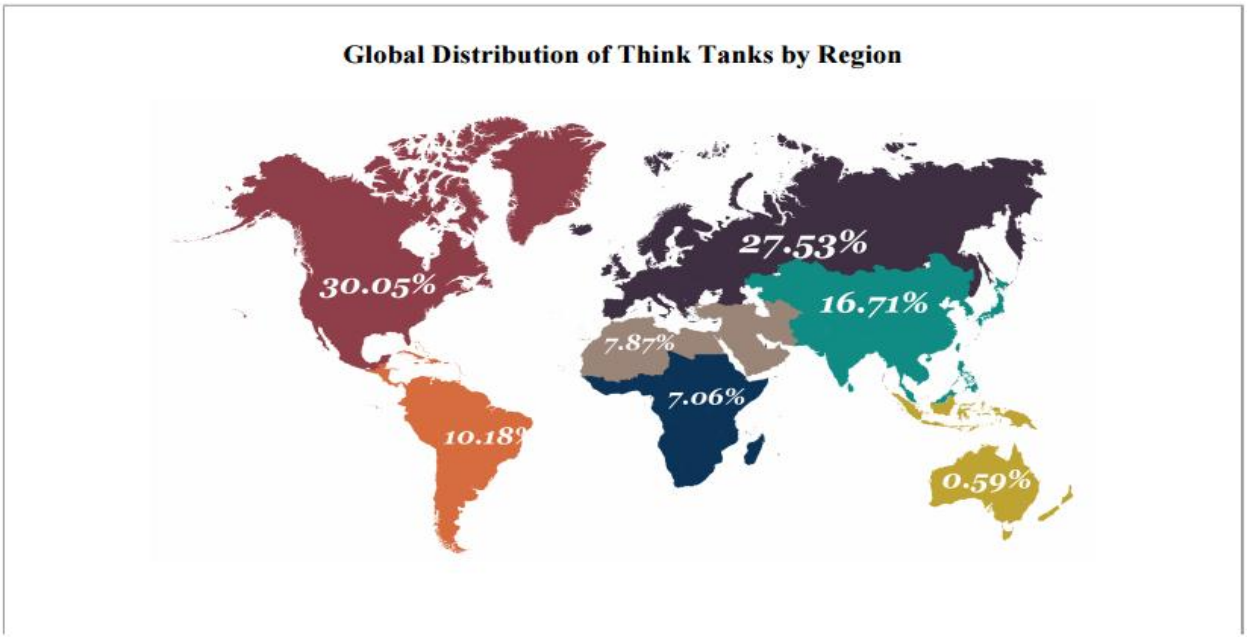

شكل 01:خريطة توضح توزيع مراكز الابحاث حول العالم [1]

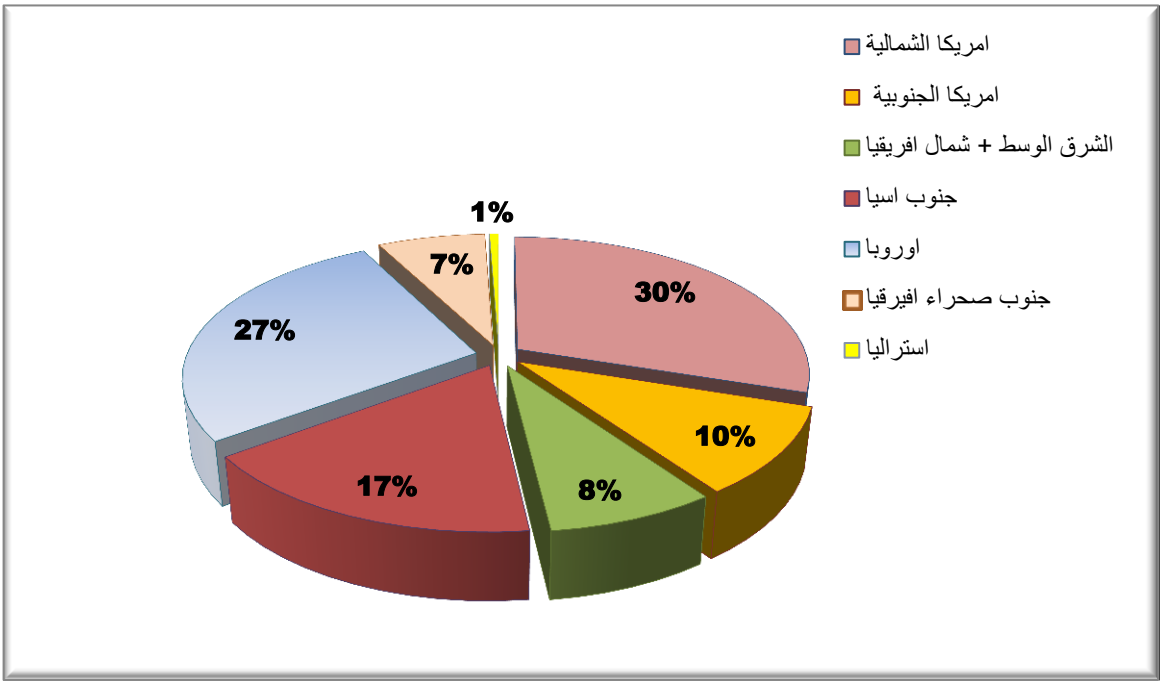

شكل رقم 02: تمثيل بياني لتوزيع مراكز البحوث والدراسات حول العالم .

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p53.

وفي ما يلي ترتيب لأكثر البلدان امتلاكا لمراكز البحوث والدراسات في العالم

بحسب التقرير:

الترتيب الدولة	الدولة	عدد من فكر
.1	الولايات المتحدة الأمريكية	1830
.2	الصين	429
.3	المملكة المتحدة	287
.4	ألمانيا	194
.5	الهند	192
.6	فرنسا	177
.7	الأرجنتين	137
.8	روسيا	122
.9	اليابان	108
.10	كندا	**1099**
.11	إيطاليا	9211
.12	جنوب أفريقية	**1287**
.13	البرازيل	**1382**
.14	السويد	**1477**
.15	سويسرا	**1571**
.16	المكسيك	**1660**
.17	مصر	**1757**
.18	هولندا	**1757**
.19	اسرائيل	**1856**
.20	اسبانيا	**1955**
.21	رومانيا	**2054**
.22	بلجيكا	**2152**
.23	تايوان	**2152**
.24	بوليفيا	**2250**
.25	اكرانيا	**2347**

جدول رقم 02: جدل يوضح ترتيب اكثر الدول امتلاكا لمراكز الابحاث والدراسات في العام [1]

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p54.

- وطبقًا للمؤشرات التي اعتمدها التقرير فقد جاء ترتيب المراكز الخمسة الأولى عالميًا كالتالي:

1. معهد (بروكنجز)واشنطن:

يحتل المركز الأول بين مراكز الفكر في الولايات المتحدة والعالم، ويعد أحد أقدم هذه المراكز تأسيسًا حيث تأسس في عام 1916، وهو المركز الأكثر اقتباسًا في الإعلام الأمريكي والأكثر تأثيرًا في السياسات الأمريكية، تميل توجهات المركز إلى الليبرالية، ووجدت دراسة أعدها موقع U.S. News أن أكثر من 97% من تبرعات العاملين في «بروكينغز» بين عامي 2003 إلى 2010 ذهبت إلى الحزب الديمقراطي

2. المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس):

يقع مقره في بريطانيا، تأسس في عام 1919 بعد مؤتمر مدريد للسلام، يقوم المركز على شراكة بين قنوات الصحافة والمجتمع المدني والبحث ومنظمات غير حكومية ودبلوماسيين، ويتميز بعقد جلسات بحثية مغلقة يحضرها سياسيون أطرافٌ في مختلف القضايا توفر مادة ثرية لباحثيه، وله برنامج خاص بالشرق الأوسط ويقدم استشارات حكومية لدول الشرق الأوسط بشأن قضايا المنطقة.

3. -مؤسسة (كارنيغي) للسلام الدولي:

مقرها الرئيسي في واشنطن، وتأسست عام 1910، ولها خمسة أفرع في واشنطن وموسكو وبيروت وبكين وبروكسل، لتشكل قاعدة ضخمة من المعلومات والتقارير والأفكار التي تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية بشكل كبير. تم افتتاح فرع كارنيغي في الشرق الأوسط عام 2002، ويقع مقره في بيروت.

4. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية:

يقع مقره في واشنطن، ويتخصص بشكل كبير في الدراسات الأمنية والشؤون الدولية، تأسس في عام 1962، ويصف المركز نفسه بأنه «ثنائي الحزب»، أي يضم باحثين من الاتجاهين الديمقراطي والجمهوري، ضمن عدة اتجاهات أخرى، لتحمل في النهاية تنوعًا في الأفكار التي يقدمها لنواب الكونجرس وأعضاء الحكومة من الحزبين[1]

5. مركز (بروجل):

يقع مقره في بلجيكا، يعد بروغل أحد أبرز مراكز أوروبا تأثيرا على متخذي القرارات، رغم أنه مركز حديث نسبيًا حيث تأسس عام 2005، ويهتم بشفافيته لأداء مهمته، وهي تحسين نوعية السياسة الاقتصادية مع مشاركة نتائج بحثه للتحليل والنقاش، ويضم بروغل من بين أعضائه الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي كواضعي السياسات إضافة إلى شركات ومؤسسات دولية.

- قائمة أفضل معاهد الأبحاث في العالم (غير الأمريكية أو الأوروبية)[2]

1. مركز (تشاتام هاوس)، و(مركز بروغل): سبقت الإشارة لهما في التصنيف السابق

2. معهد (ستكهولم) الدولي لأبحاث السلام(SPIRI) :

يقع مقره في السويد، وهو معهد مستقل يختص بشؤون التسليح والنزاعات المسلحة، تأسس المعهد عام 1966 ويقدم البيانات ويعمل على تحليلها واستخلاص التوصيات استنادًا إلى مصادر معلنة من سياسيين وباحثين ووسائل إعلام وآراء الجمهور. أنشئ المعهد بقرار من البرلمان السويدي ويحصل على منحة سنوية من

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p81
[2] James. G. McGann (dir.), 2015 p82

الحكومة السويدية مع تبرعات من منظمات أخرى لتوسعة أنشطته، ومن أهم البيانات الصادرة من المعهد وثائق الميزانيات الخاصة بوزارة الدفاع والإنفاق العسكري العالمي.

3. المعهد الولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) :

يقع مقره في بريطانيا، ويتخصص في مجال الأمن العالمي والصراعات العالمية. تأسس في عام 1958، ويتخصص بإصدار أبحاث حول التسليح والميزانيات والتوازنات العسكرية، وأبحاث نزع السلاح والحد من الأنشطة النووية.

4. الشفافية الدولية(TI)

يقع مقره في ألمانيا، ويختص بالأبحاث في مجالات المال والاقتصاديات ومراقبة الانتخابات ومطابقتها لمعايير النزاهة والشفافية، تأسس رسميًا في عام 1993، وتتلخص أبحاثه في مجالات الشفافية ومحاربة الفساد.

5. المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

يقع مقره في فرنسا، ويعتبر المركز الرئيسي للبحوث والنقاشات المستقلة في فرنسا، وهو مخصّص لإجراء التحاليل حول القضايا الدولية. في العام 2011، كان المعهد وللسنة الرابعة على التوالي؛ المعهد الفرنسي الوحيد للبحوث الذي صُنف من بين مراكز البحوث الخمسين الأكثر تأثيرًا في العالم، تأسس عام 1979 ولا يتبع أي حزب سياسي، ويحصل على 70% من ميزانيته عبر القطاع الخاص.

- مراكز الفكر الأبرز في الشرق الأوسط[1]

وفقًا للترتيب الذي أصدره المؤشر فقد جاء ترتيب مراكز الفكر في الشرق الأوسط كالتالي:

1. مركز (كارنيجي) بالشرق الأوسط:

يقع فرع مركز كارنيغي في الشرق الأوسط في بيروت، تأسس في عام 2002، وترأسه حاليًا لينا الخطيب، ويحوي نخبة من الباحثين على رأسهم يزيد صايغ، إضافة إلى عدد من الباحثين الزائرين وغير المقيمين

2. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ويقع في القاهرة وهو تابع لإحدى المؤسسات الحكومية، تأسس عام 1968 كمركز مختص في الصراع العربي الإسرائيلي، تم توسع نشاطه فيما بعد، وتحوي الهيئة العلمية للمركز أكثر من 35 باحثًا. يصدر المركز إصدارات مطبوعة شهرية وفصلية وسنوية، أبرز الإصدارات الشهرية هي (مختارات إسرائيلية – مختارات إيرانية- كراسات استراتيجية – والملف المصري)، بينما تشمل الإصدارات الفصلية مجلتي (أحوال مصرية – بدائل)، أما أبرز الإصدارات السنوية للمركز فهو التقرير الاستراتيجي العربي.

3. مركز بروكنعز الدوحة:

تأسس المعهد في 2008، ومقره العاصمة القطرية الدوحة ويرأسه الشيخ حمد بن جاسم، رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الأسبق. وتتركز أبحاث المعهد حول العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، والصراعات والتحولات ما بعد الصراعات، و الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية، إضافة إلى قضايا الحكم والإصلاح المؤسساتي.

4. مركز الاقتصاد والعلاقات الخارجية(EDAM) :

يقع المركز في تركيا، تحديدًا في إسطنبول، وهو مركز مستقل، يهدف إلى المساهمة في عملية صناعة السياسات داخل وخارج تركيا، عبر إصدار أبحاث تهتم بمجملها بالدور التركي وموقعه في النظام العالمي، والعلاقات التركية الأوروبية، وقضايا العولمة والاقتصاد العالمي إضافة إلى قضايا الطاقة.

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p86

- أبرز المراكز الأمريكية يأتي في الصدارة[1]

1. مركز (بروكنجز)، ومؤسسة (كارنيجي) للسلام الدولي ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) السابق الإشارة إليها.
2. مجلس العلاقات الخارجية(CFR)

تأسس عام 1921، ومقره في نيويورك، ولا يمكن تصنيفه أيديولوجيًا على أي من الحزبين الديمقراطي أو الجمهوري، ويعد أحد أكثر المراكز تأثيرًا في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في أمريكا، ويصدر عدة مطبوعات ويقدم استشارات للهيئات الحكومية والاستخباراتية الأمريكية.

3. مؤسسة (ووردرو) ويلسون الدولية للباحثين

يقع مقرها في واشنطن، وأطلق المركز على اسم الرئيس الأمريكي الأسبق و وردرو ويلسون، الذي كان الرئيس الأمريكي الوحيد الحاصل على شهادة الدكتوراه، ويعمل المركز على 9 برامج منها برنامج الشرق الأوسط الذي بدأ في عام 1998.

4. مؤسسة البحث والتطوير(RAND) :

تأسست عام 1948، ويقع مقرها في كاليفورنيا، وبدأت بتمويل من قبل سلاح القوات الجوية الأمريكية، قبل أن تخصص لها شركة فورد تمويلًا ضخمًا يغطي نفقاتها إلى الآن، وتختص المؤسسة بدراسة الصراعات الكبرى القائمة حول العالم، وتقديم نصائح للحكومات الأمريكية بكيفية التعامل معها.

ومن خلال اطلاعنا على نتائج التصنيف لسنة 2015 يمكن تسجيل بعض النقاط والملاحظات:

أولاً: تستحوذ مراكز التفكير في أميركا الشمالية وأوروبا على نحو 60% من عدد مراكز التفكير في العالم. فهناك 1,989 مركزاً في أميركا الشمالية، و1,822 مركزاً في أوروبا. غير أن عدد مراكز التفكير في الولايات المتحدة وحدها هو 1,830 مركزاً. كما أنه من الملاحظ أن أكثر من نصف مراكز التفكير هذه تتبع الجامعات في هذه البلدان. ومن الملاحظ أيضاً أن نحو رُبْع المراكز (حوالي 400 مركز) في الولايات المتحدة تتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها. وهذا يعني أن مراكز التفكير تحظى بمكانة متقدمة في العالم الغربي قياساً بباقي مناطق العالم. كما يُعبّر وجود نحو 28% من مجموع مراكز التفكير في العالم بالولايات المتحدة وحدها عن الدور الحيوي الذي تلعبه -أو تسعى للعبه- هذه المراكز في صناعة السياسات والقرارات لكبرى القوى العالمية.

ثانياً: مقارنة بالولايات المتحدة، تأتي الصين في المرتبة الثانية بـ429 مركزاً، وبريطانيا ثالثة بـ287 مركزاً، وألمانيا رابعة بـ194 مركزاً، والهند سادسة بـ192 مركزاً. ثم تأتي على التوالي كل من فرنسا والأرجنتين وروسيا واليابان وكندا. وهذا يعني أن الدول الكبرى والاقتصادات الكبرى تحظى بأعلى أعداد مراكز تفكير.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يوجد فيها 521 مركز تفكير؛ فنجد أن مصر تحظى بالمرتبة 17 عالمياً بـ57 مركزاً، يليها الكيان الصهيوني "إسرائيل" بـ56 مركزاً. أما إيران فلديها 34 مركزاً، ولتركيا 31 مركزاً.

غير أن العدد هو مجرد مؤشر واحد من مجموعة مؤشرات على دور مراكز التفكير وتأثيرها؛ فتأثير مراكز التفكير على صانع القرار وعلى الحياة العامة، وجدية ونوعية الدراسات والاستشارات التي تقدمها، وأجواء الحرية التي تتمتع بها، وجهات التمويل التي تقف وراءها، والأجندات الوطنية أو الخارجية التي تتبناها،

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p65

وقدرتها على الاستفادة من الأدمغة والعقول والخبراء في التخصصات المختلفة، وعلى تقديم حلول للمشاكل الحقيقية التي تعاني منها بلدانها...، كلها مؤشرات يجب أن توضع في الاعتبار عند تقييم أداء هذه المراكز.
ثالثاً: حسب نتائج التصنيف الذي أعلنه معهد لودر، فإن الولايات المتحدة تتصدر قائمة أفضل مراكز التفكير في العالم لسنة 2014، حيث يحتل معهد بروكينغز (Brookings Institute) المرتبة الأولى عالمياً، وتحتل المراكز الأميركية ست من المراتب العشر الأولى، وإحدى عشرة من المراكز الخمسين الأولى. ويقف إلى جانب بروكينغز من الولايات المتحدة مركز كارنيجي ثالثاً، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) رابعاً، وراند سابعاً، ومجلس العلاقات الخارجية (CFR) ثامناً، ومركز وودرو ويلسون عاشراً[1].

أما بريطانيا فتقف منافساً قوياً للولايات المتحدة بمركزين ضمن العشرة الأوائل هما (شاتام هاوس) ثانياً، والمعهد العالمي للدراسات الإستراتيجية (IISS) تاسعاً. ولبريطانيا ثمانية مراكز ضمن الخمسين الأولى. ولا نكاد نجد منافساً لأميركا وبريطانيا في قائمة الخمسين الأولى إلا من ألمانيا (ستة مراكز) وبلجيكا والصين (أربعة مراكز لكل منهما)؛ أما اليابان وكندا وروسيا وكوريا الجنوبية فحظيت بمركزين لكل منها[2].

وفي المنطقة العربية والإسلامية لا نجد في قائمة الخمسين الأولى إلا اسماً واحداً لمركز أميركي يتخذ من لبنان مقرا له، هو كارنيجي الشرق الأوسط الذي جاء في المرتبة الـ37.

أما مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية -وهو مركز مصري- فإنه يقع في المائة الأولى، وحصل على المرتبة الـ51. ويوجد في المائة الأولى إلى جانبه مركزان تركيان (المرتبتان 74 و87)، ومركز إندونيسي (المرتبة 69) ومركز ماليزي (المرتبة 90) ومركز بنغلاديشي (المرتبة 97). وبغض النظر عن الملاحظات المنهجية والعلمية التي يمكن أن تؤخذ على هذا التصنيف، فإنه يعطي انطباعاً عاماً بضعف أداء وتأثير مراكز التفكير في عالمنا العربي والإسلامي.
رابعاً: يتمتع الكثير من مراكز التفكير العالمية بوضع متين ومستقر ومغرٍ مالياً. وتتلقى دعماً واسعاً من جهات رسمية وخيرية وشركات و لو بيات ضغط وأصحاب نفوذ وأحزاب... و"فاعلي خير". أي أن ثمة إدراكاً رسمياً وغير رسمي لدور مراكز التفكير وتأثيرها، وثمة محاولات للاستفادة منها أو لتوظيفها بما يخدم برامج الجهات المانحة.
وتشير إحدى الدراسات حول أعلى أو أفضل عشرين مركز تفكير أميركياً إلى أن معدل الميزانية السنوية للمركز الواحد هو 29 مليون دولار حسب إحصائيات 2011؛ وأن مركز راند لديه ميزانية سنوية بـ263 مليون دولار وأكثر من ألفي موظف، يليه مركز بروكينغز بميزانية سنوية بنحو تسعين مليون دولار ونحو 530 موظفاً.
وتشير الدراسة إلى أن متوسط معدل قيمة الممتلكات (الاستثمار المالي والممتلكات الموقوفة) هو 67 مليون دولار لكل مركز. مع ملاحظة أن قيمة ممتلكات مركز بروكينغز هي 299 مليون دولار، وكارنيجي 253 مليون دولار. ولاحظت الدراسة أن نسبة عالية من موظفي وباحثي هذه المراكز تزيد رواتبها على مائة ألف دولار سنوياً.

[1] محسن صالح ,قراءة في التصنيف العالمي لمراكز التفكير ,مركز الجزيرة للدراسات الدوحة 2015 تم الاطلاع علية في 2016/03/14, عبر الموقع www.aljazeera.nat/konwaedgegat
[2] محسن صالح, المرجع السابق.

خامساً: حسب نتائج التصنيف العالمي في سنة 2015 لمراكز التفكير بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الدول العربية وإيران وتركيا وقبرص والكيان الإسرائيلي)، فإن فروعا لمراكز أميركية تحتل ثلاثة مواقع متقدمة، وعلى رأسها كارنيجي الشرق الأوسط الذي حصل على المرتبة الأولى، وبروكينغز الدوحة في المرتبة الثالثة، وراند قطر في المرتبة الـ15. ويعطي هذا التصنيف الكيان الإسرائيلي موقعاً متقدماً بوجود 12 مركزاً يتبعه ضمن الـ55 مركزاً الأولى, من بينها المركز الخامس لمعهد دراسات الأمن القومي(INSS) ، والمركز التاسع لمركز بيغين/السادات للدراسات الاستراتيجية.

ويعطي التصنيف لمصر عشرة مراكز ضمن الـ55 الأولى، ولتركيا خمسة مراكز، ولكل من المغرب ولبنان أربعة مراكز، ولكل من الإمارات وقطر والأردن والكويت ثلاثة مراكز. وقد حظي مركز الأهرام بالمرتبة الثانية في هذه المنطقة، وحظي مركز الجزيرة للدراسات (قطر) بالمرتبة السادسة، ومركز دراسات الخليج (السعودية) على المرتبة الثامنة، ومركز الدراسات الاستراتيجية (الأردن) على المرتبة العاشرة.

وفيما يتعلق بالتصنيف للشرق الأوسط يجب تسجيل بعض الملاحظات:

الأولى هي الحضور الإسرائيلي القوي في هذا التصنيف؛ وهو يعود في جانب منه إلى الاعتراف الرسمي والمؤسسي والعلمي الإسرائيلي بدور مراكز التفكير، التي تلعب دوراً مشابهاً لما تلعبه المراكز في أميركا وأوروبا.

والثانية الحضور المتفوّق لمراكز دراسات أميركية لها فروع في المنطقة العربية (بروكينغز وكارنيجي وراند).

والثالثة: أن هذه النتائج ربما عكست حالة الضعف وغياب الدور الذي تعاني منه مراكز التفكير العربية والإسلامية. كما تعكس حالة التخلف التي تعيشها أمتنا؛ فهناك الكثير من المراكز في منطقتنا هي من قبيل الديكور والوجاهة لدى بعض الأنظمة. وهي لا تستطيع أن تتنفس إلا تحت سقف النظام وقبضته الغليظة.

وهناك مراكز لا تعدو كونها مكاتب علاقات عامة، وواجهات لوزراء وعسكريين كبار متقاعدين لدواعي الظهور في المنتديات ووسائل الإعلام، أو واجهات لجهات خارجية. أما تلك المراكز الحرة الجادة فهي إن سلمت من أساليب التضييق المختلفة، فلن تجد في أغلب الأحيان آذاناً صاغية من الأنظمة الرسمية التي تعيش تحت سلطتها[1].

أما الرسالة الإيجابية التي يمكن استنتاجها فهي أن منطقتنا العربية والإسلامية تحتاج حاجة ماسة إلى مراكز تفكير علمية جادة، تعمل في بيئة حرة، وتكون لها أجندات وطنية وعربية وإسلامية حقيقية، ولا تصب في خانة الدراسات والتوصيات التي تسوّق القوالب والوصفات الأجنبية الجاهزة، ولا تقدِّم الوصفات التي تدعم أنظمة الفساد والاستبداد، وطرق بقائها وقمع شعوبها

المطلب الثاني: دور مراكز الابحاث والدراسات

تقوم مراكز التفكير Think Tanks عادة بمهامّ، تتمثّل في: أن تكون بمنزلة جسور بين المجتمع والدولة والعلم، وأن تخدم المصالح العامة والفرد وصانع القرار."

وبشكل عام، فإن الدور الأساس الذي تقوم به مراكز الأبحاث؛ يعد مؤشرا على درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة في المجتمع، وعلى تطور الجماعة العلمية والبحثية. ومن الأدوار التي تقوم بها مراكز الأبحاث في الدول نذكر:

[1] محسن صالح .المرجع السابق.

1. إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة. وفي ضوء ذلك، لم يعد دور مراكز الأبحاث في المجتمعات الغربية دورا ثانويا؛ وإنما بات دورا أساسيا في رسم السياسات، وفي ترشيد عملية اتخاذ القرار.

2. دعم صنّاع القرار؛ إذ أن رجل الدولة وصانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات، ويوضِّح له السياسات، ويفصِّل له القضايا بشكل دقيق وعلمي,لذلك فإن الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في العالم، تعتمد على أبحاث مراكز بحثيّة وعلى دراساتها وخبراتها. وربما عُدّت تلك المراكز هيئة استشارية لتلك الجهة أو لذاك الجهاز الحكومي[1]

أو الأهلي,ولهذا الغرض، تقوم مراكز الأبحاث بـ:

أ. تحديد الأولويات: وذلك من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية ومن شأن ذلك، أن يوجّه الاهتمام إلى موضوعات معينة في مجال سياسة عامة (كالتعليم، والصحة .....)

ب. اقتراح البدائل وطرح الخيارات: وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة، بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة .

ج. تحديد التكلفة: العائد لكل بديل ، وكذلك طرح المكاسب المتوقعة من كل بديل فمراكز الأبحاث ، تمثّل مصدرا أساسيا للمعلومات والنصح بالنسبة إلى صنّاع القرار على مختلف مستوياتهم. إذ تؤدّي مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتّحدة على سبيل المثال - دورا أساسيا في مجال اتخاذ القرار: بل قد يذهب البعض إلى القول إنّ بعض تلك المراكز يشكّل خطوطا خلفية للبيت الأبيض أو لوزارة الدفاع الأميركيّة.[2]

3. تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار، حول الأولويّات والمستجدات العاجلة أو الفورية؛ وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.

4. تقديم التفسيرات والتوجهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة، وتقديم توضيحات للجمهور تتعلّق بتلك السياسات؛ حتى يتسنّى له فهمها.

5. يفترض أنه من الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث: إشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال، ورعاية المبدعين واكتشافهم، وتوفير الفرصة للراغبين في البحث والكتابة والتأليف، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور.

6. تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق، والمساعدة في إعداد الأجندات السياسيةPolicy Agenda ، وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام. فعادة ما تستقطب مراكز الأبحاث ذوي الاهتمام والخبرة؛ لذلك فإن لها دورا في تطوير الحياة الفكرية والمعرفية، عن طريق أنشطتها الثقافية ومنابرها الإعلامية المختلفة. وتقوم هذه المراكز برفد الساحة بالمعلومة الجديدة الموثّقة، وبالتحليل العلمي الرصين. كما تبلور آفاق المستقبل، وتوضح الغامض من القضايا والأمور[3]

7. البحث عن أولويات التنمية في المجتمع، ولفت انتباه صانع القرار إليها، وإعطاء تصور لسبل حلها. وتساهم مراكز الأبحاث في توجيه الأنظار إلى المعضلات المجتمعية، تلك التي تواجهها التنمية المحلية والدولية.

---

[1] سامي الخزندار، . مرجع سابق ص27

[2] سامي الخزندار مرجع سابق ،ص16

[3] خالد وليد محمود' مرجع سابق ص21 .

8. تطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته؛ بما يتوافق واحتياجات الدولة والمجتمع والأفراد. كما تلعب مراكز الأبحاث دورا في تطوير نظم التعليم والسياسات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

9. وتُستخدم مراكز الأبحاث كأداة / أو كقناة اتّصال بين صانع القرار والشعب. ويقوم صانع القرار - من خلالها - بإرسال رسائل سياسية أو إشارات "جس نبض" إلى الشعب. كما تُستعمل للتعبير عن مواقف استباقية تتخذها بعض الأطراف من قضايا جدلية أو أزمات سياسية.

10. إقامة جسور من العلاقة والتواصل بين أطراف متعددة، تمثل في مجملها أقطاب إدارة السياسة العامة وتنفيذها والتعامل معها. فمراكز الدراسات مثلا، تتوسط العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية؛ وذلك من خلال تحويل السياسة من عملية إجرائية وممارسة، إلى مادة عملية تنتظم في أطروحات ونظريات وأفكار يمكن تداولها من جانب الأكاديميات في مجال البحث والتدريس. وبذلك تخدم هذه المراكز المؤسسة الأكاديمية؛ من ناحية تحويل التجربة العملية إلى مادة نظرية، تدعم البناء العقلي والعلمي، وتقدم له أرضية التطور.

11. متابعة أحدث الدراسات، وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى؛ خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص. كما تضطلع مراكز الأبحاث الغربية بدور هام، من خلال مجال "علم المستقبليات" أو الدراسات الاستشرافية. وقد أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية، من المتطلبات الأساسية والمهمة للتخطيط الاستراتيجي في الدول المتقدمة.[1]

[1] خالد وليد محمود، مرجع سابق ص22.

المبحث الرابع :العلاقة بين مراكز الابحاث والدراسات ورسم السياسة العامة

إن الدول اليوم تعيش أمام تحديات كبيرة، و إذا ما استطاعت تجاوزها فإنها سوف تحقق الأهداف التي وضعتها على أجندتها، و من بين اهم التحديات ما يعرف بالتدفق الهائل للمعلومات، أو ما يعرف في وقتنا الحاضر بعصر المعلومات، التي يمكن إتاحتها عن طريق الوسائل الالكترونية و تقنيات الاتصال عن بعد، و إذا ما حاولنا إسقاط هذه المفاهيم على دول العالم الثالث وخاصة العالم العربي ، فإننا نلاحظ أن هذه الدول بالرغم من أنها صاحبة حضارات إنسانية ذات تقاليد عريقة و تاريخ ثقافي طويل، إلا أنها اليوم تعاني نسبة أمية كبيرة تجاوزت الأمية التقليدية إلى أمية للتكنولوجيا، رغم ما يمكن أن تحققه من تقدم إذا ما تم استثمارها بشكل جيد. و يرجع ذلك إلى اعتبار دول العالم الثالث منذ المرحلة الأولى من الاستقلال، أنها بحاجة ماسة و ضرورية إلى لقمة العيش و اللباس و التعليم أولا، و انعكس ذلك في خططها التنموية التي ترتكز على قضايا محورية من بينها: الأمن القومي، العلاقات الدولية، التجارة الخارجية و التكنولوجيا المستوردة.

وإذا أرادت دولة ما التطور و تحقيق التنمية الشاملة، يجب عليها أن تدرج قضايا محورية أساسية في سياستها الوطنية، مثلا الأسبقية في التخطيط للمعلومات، للقضاء على الأمية التقليدية و الالكترونية، بصياغة خطة على مقاس خصوصية معلوماتها المحلية، وإمكانياتها المادية، والمالية والبشرية، وتأهيلها بشكل جيد، يمكنها من الأخذ من ثقافات و معلومات الآخرين ما يخدمها و ليس ما يطمس ثقافتها و حضارتها، فوجود استراتيجية أو سياسة معلوماتية، كدراسة دقيقة وفق سياسة محكمة تضم مجموعة خطط فرعية، يشترك في وضعها كل الأطراف دون إغفال أي جانب، حتى لا يحدث ذلك فراغا يخل ببنائها، بهدف توفير المعلومات و السيطرة على تدفقها بمساعدة التكنولوجيا، لتأسيس بنوك و شبكات المعلومات، كخدمة للمستفيدين مهما كان مستواهم، كما تعتبر دعامة للبحث العلمي و خطوة للانفتاح على العالم، بقاعدة معلوماتية صلبة تضمن لها المشاركة في تفعيل مجتمع المعلومات العالمي، و ليس الانحلال و الانصهار فيه، دون تقديم أية مساهمات في هذا المجال.

المطلب الاول: تأثير البحوث والدراسات العلمية في نجاح السياسات.

على الرغم من أن الاهتمام بالبحوث و الدراسات يعد من بين مهام الإدارة العامة، إلا أنه في الآونة الأخيرة لقيت اهتماما كبيرا من طرف صناع السياسة أنفسهم، خاصة في الدول التي تحترم البحث وتؤمن بفعاليته في رشادة السياسات العامة وفي تحقيق التنمية، ويعود هذا التركيز من طرف صناع السياسة إلى الأسباب التالية:

- إن من بين أهداف الباحث العمل على تحرير العقل من الطوباوية، والنظر إلى القضايا بأكبر مقدار من الموضوعية حتى يحقق الأهداف المنشودة.
- إن الباحث يعمل على تشخيص مشاكل محدودة وبيان المجالات الواقعية لكل هذه المشاكل، كما يعتبر أيضا كرائد بالمفهوم الذي تفتضيه مهمة التحقيق و الإبداع التفتيش عن المعلومات الكافية.

- العمل على كشف النقاب عن المعلومات بطرق تحقيقيه مدروسة وجعلها ذات فائدة مستقبلية، كما يقوم الباحث بدراسة القضايا بحياد وموضوعية بعيدا عن الحساسيات السياسية.[1]

انطلاقا مما سبق تتحدد مكانة البحث في تحسيس الإدارة لترقى بمستوى مسؤولياتها، في عملية التغيير والتحديث الاجتماعي والاقتصادي وخلق الوسط السياسي الآمن، فالبحث له أدوار متعددة ومتميزة طبقا لمجال السياسة العامة و الجهاز الحكومي، والشيء الذي يهمنا هنا هو مكانة البحث في السياسة العامة، فهذه الأخيرة تعد بمثابة إجراء ينطوي على إظهار نوايا استراتيجية معينة لتحقيق قيمة سياسة معينة، وتعتبر الإطار العملي الذي تسير ضمن حدوده جميع المؤسسات القائمة، وتهدف هذه النوايا عادة إلى تنشيط القوى الفاعلة لزيادة إنتاجية المجتمع، لتحقيق الرسالة التي يعتقد واضعو القيمة السياسية بأنها الرسالة التي جاء من أجلها المجتمع نفسه.[2]

. و بناء على أهمية المشكلة العامة يتم التشديد على الدور الذي يقوم البحث الدراسة في مساعدة واضعي السياسة، في تضييق حالة عدم التأكد من ردود الفعل لنواياهم،

و إزالة المشاكل التي تعترض طريق تنفيذها و ذلك عن طريق تحليل مقوماتها بصورة موضوعية، واقتراح السبل العلمية لحلها أو تجميدها أو تأجيلها إلى وقت ملائم.

إلا أنه لا يمكن أن تحل مجهودات الدارسين والباحثين محل صناع السياسة العامة، ولكن يساعد البحث على زيادة معارف صناع القرار وتوضيح رؤيتهم وإزالة الافتراضات العالقة في أذهانهم، فالبحث سيقدم لهم خبرة الماضي وتحليل الواقع ليمكنهم من استشراف المستقبل وخلقه، وعليه يمكن أن يقدم البحث فوائد ومآرب عدة منها زيادة المعرفة لتقليل نسبة الجهل بمقومات المحيط والبيئة، وكذلك إقناع الأطراف المختلفة بأهمية السياسة العامة في مجال التنمية الشاملة، بالإضافة إلى تفادي الحوادث الجانبية التي قد تؤثر سلبا على مختلف السياسات. على عكس الدول النامية التي تعاني ضعفا كبيرا، وانعدام الوعي بأهمية البحوث والدراسات في التطوير والرقي بالسياسات العامة، وعدم تهيئتها للظروف الملائمة لانطلاقتها، نجد الدول المتقدمة تهتم بهذا المجال وتقوم بدراسات تحدد فيها العلاقة المتقاطعة بين السياسة والإدارة مثل: (الوظيفة العامة والمركز الاجتماعي ، الولاء و الكفاية الإدارية، الاتجاهات الاستهلاكية وتأثيرها في التنمية، تخطيط المدن، المحيط الاجتماعي وتأثيره في صنع القرار، الفساد و الانحراف الإداري، اللامركزية والتفتح الإداري، أبعاد التنمية ومجالاتها... الخ[3])

إن عملية تصنيف مواضيع البحث لا تقتصر على إيجاد المراتب والأصناف للمشاكل العامة فقط، بل أنها ذات أهمية عملية تبرز في كيفية إدارتها وتمويلها وتكوين الوحدات المسؤولة عن بحثها، وتفرض هذه العملية معرفة كيفية تحسس المشكلة وفقا لقدرتها وأهميتها ومقوماتها، وأن يكرس البحث تطلع واسع وأفق عريض لكي يتفهم خلفيتها، ومن ثم يصنفها وفقا للأهداف التي جاء من أجلها. وفيما يلي سنقدم تصنيفا من بين بعض التصنيفات للبحوث وهو كالآتي:

---

[1] معو زين الدين ,المعلومات كألية لرسم السياسات العامة في الجزائر ,مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ,جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة 2009,ص135.

[2]. عبد اللطيف القصير ، الإدارة العامة المنظور السياسي ,بغداد : مطبعة جامعة بغداد، 1980 ، ص.89.

- [3] كمال بطوش، "مجتمع المعلومات و حتمية مواكبة ثورة التكنولوجيا الرقمية"، تم تصفح الموقع يوم:13 جانفي 2016 http://www/arabcin.net/arabiaa/1-2003/html

- بحوث وصفية تهدف إلى إعطاء الأسس التي يمكن الانطلاق منها للتكهن بحوادث المستقبل، كبحوث تتعلق بالسلطة وما هي مساحتها التي يمكن قبولها من المواطنين، أو ماهية نفوذ السلطة أو حدود القانون وتفويض السلطة، وهذه البحوث كلها يمكن اعتبارها من النوع الذي يزيد من توسيع آفاق المعرفة بالتنمية الإدارية.
- بحوث تتعلق بالوسائل التي تساعد من تقليل نوع التوتر لحل تضارب في اختصاص، أو منع وقوع ذلك التضارب داخل الجهاز الحكومي، مثل بحوث الصفات المقومة لواضعي القرار والقيادات والجماعات، وفعالية اللجان والمجالس كوسائل تنسيقية.[1]
- بحوث تتعلق بدراسة ظاهرة ضعف الجهاز الحكومي في وجه من وجوهه، مثل التضخم كسبب من أسباب ضعف الإنتاج، و قلة الرواتب كسبب من بين أسباب الرشوة...الخ.

إن الهدف من وراء التطرق لهذه التصنيفات للبحوث، هو لتبيان بعض المشاكل العامة التي تواجهها الحكومات اقتصاديا اجتماعيا و سياسيا، والأخطر ثقافيا وحضاريا، حيث يعتبر البحث من أهم الأسس التي يعتمد عليها صناع السياسة لجمع معلومات قيمة وصادقة حول أي قضية محل اهتمامهم، انطلاقا من خلفية أساسية كون الباحث و المفكر والدارس خارج دائرة السياسة والنفوذ ، أي ما من شأنه أن يقدم تحاليل موضوعية وأكثر ارتباطا بالواقع العلمي، خاصة إذا تعلق الأمر بالجهاز الحكومي.

لقد زاد الاهتمام في مطلع القرن الحالي بحقل السياسات العامة من طرف المفكرين والعلماء، وهيئات البحوث و الدراسات، مثل الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التنمية البشرية وكذا سياسات الإدارة العامة و التخطيط، لكن في المقابل لا يزال الاهتمام ضئيلا في دول العالم الثالث بالمقارنة مع طبيعة المشاكل التي تواجهها، فمثلا من حيث قيمة الأموال المخصصة للبحوث و التطوير في الوطن العربي هي (0,2 %) [2]من إجمالي الإنتاج القومي، ولو أن إن العديد من الميادين الحيوية والاستراتيجية تحتاج إلى بحوث منسقة واسعة لتحديد الثغرات في السياسات و الممارسات، ومن الضروري توفير معلومات إحصائية عصرية يعتمد عليها، ومن هذه المنطلقات تبنى وتصاغ السياسات والممارسات على المعلومات والمعطيات الإحصائية، المقدمة من البحوث ودراسات توجه للسياسات التي تسعى لخدمة المجتمع وأفراده إن من بين المؤشرات التي يقاس بها التطور والتنمية في المجتمعات المعاصرة وعلى كل المستويات، نجد المعلومات العلمية، التي تعتبر من بين أهم الثروات التي تحتل الصدارة، ذلك لأن الرصيد المعرفي المتاح لكل فئة أو مجتمع هو الذي يحدد صلاحية التخطيط وصواب اتخاذ القرار، كما أنه من الاستحالة بمكان أن تستغني الدول والحكومات عن الباحثين، والهيئات البحثية والمعاهد المتخصصة لوضع أي سياسة عامة واضحة ودقيقة، بإمكانها أن تؤدي دورا في تجاوز الصعاب الناجمة عن التخطيط وفهم وحصر أبعاد المشكلات[3] .

إن معظم الدراسات والأبحاث العلمية التي تتقدم بها الباحثين تعد من أهم مصادر المعلومات الأولية غير المنشورة، و تمتاز بدقتها وموضعيتها وحداثة معلوماتها لكونها تمثل إسهاما علميا، وإضافة حقيقية لرصيد المعرفة لإتباع أساليب البحث العلمي عند إعدادها والتعمق في المعالجة والتحليل، والتوصل إلى نتائج جديدة غير مسبوقة، وأهم ما تقدمه إلى صناع القرار والسياسة هو معرفة الخلفيات الجوهرية للمشكلات والحلول المقترحة بشأنها، بالإضافة إلى الرسائل و الكتب ، هناك أيضا تقارير البحوث التي تعد من الأوعية

- [1]جيمس ماكغان، دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية الأمريكية، تم تصفح الموقع يوم: . 13 جانفي 2016 <http:/www.EJOURNAL.ARABIC.HTM

[2]معو زين الدين, المرجع السابق ,ص137.

[3]. الأخضر إدروج، ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية، ط. 1.(الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1999)، ص.16.

العلمية التي تسجل نتائج مشاريع البحوث، وتحظى باهتمام أكبر في معظم مجالات العلم و التكنولوجيا ، وهناك العديد من تقارير البحوث الخاصة بمؤسسات البحث الحكومية او الخاصة وتقارير البحوث التعاقدية، التي تهتم برسم وصنع السياسات التي تهم المجتمع. وتقسم التقارير إلى ثلاثة أقسام، فهناك تقارير غير سرية يمكن تداولها بلا قيد، ولا تخضع لأي حظر، وتقارير رفع الحظر عنها بعد وقت من صدورها، وكذلك تقارير سرية يحضر تداولها إلا في أضيق الحدود، وتمتاز هذه الأنواع المختلفة للتقارير بسرعة بث المعلومات بشكل مفصل، اهتمامها بالموضوعات المتصلة بالأمن القومي، كما أن لها أهميتها في نشر المعلومات الأولية في العلوم الاجتماعية ... الخ. إن تدفق المعلومات والأفكار الجديدة بسرعة هائلة دفعت بالباحثين والمفكرين إلى مجاراة روح التغيير والاستجابة إلى التطلعات الحديثة في المجال السياسي والإداري.

كخلاصة للتحليلات السابقة تشكل المعلومات التي تستخلص من البحوث، والدراسات والسجلات والوثائق والتقارير البحثية، أحد أجود وأدق المعلومات المعتمدة في فهم المشكلات العامة والمجتمعية منها خاصة، وتعد أقرب إلى الصدق والموضوعية وأكثر ارتباطا بالواقع، فلا بد من تفعيل وتنمية دور البحوث والدراسات، خاصة تلك المتعلقة بأمور السياسة والحكم والسلطة، كأحد المداخل الأساسية في عمليات رسم السياسات والتخطيط..

المطلب الثاني: تأثير مصادر المعلومات في السياسة العامة

تعتبر المعلومات إحدى العناصر الأساسية للموارد الوطنية، ، فهي مطلب لإرضاء فضولنا الفكري المتعلق بكل ما هو غامض حولنا في مختلف الأحداث. ولنا رغبة واسعة للمعلومات في ممارسة نشاط حياتنا اليومية لمعرفة الأشياء و نوعيتها و تكاليفها لأداء أعمالنا مهما كانت طبيعتها، كما نحتاج لمعلومات لخدمة الغير في مواضع مختلفة، ثابتة[1]

كما تعتبر المعلومات ميزة الإنسان العاقل المدرك لما يحدث حوله من تغيرات على أي مستوى في أي نشاط، و توفر المعلومات سيساعد على اتخاذ القرارات، و التخطيط الأمثل لدى متخذي القرارات باستغلالهم لها في التسيير الإداري، حتى يتجنبوا العشوائية، و يصلوا إلى مستوى إنتاجي مرتفع كما و كيفا، لإشباع حاجات الفرد و تحقيق طموحه، و هذا يعني أن دور المعلومات في اتخاذ القرارات، هي الحجر الأساسي الذي ترتكز عليه عملية اتخاذ القرارات. فالمعلومات تعتبر عصب الإدارة الحديثة، فأقدر الناس على التخطيط هم الذين يمتلكون المعلومات بمختلف صورها، فبقدر ما يملكون من معلومات يكونون في مركز القوة أو الضعف، و الدول المسيطرة على القرارات في العالم هي تلك التي لها معلومات عن دول أخرى، و تعمل على الحفاظ عليها و لا تسمح بالاطلاع على ما تراه يؤثر على قوتها، أو يقلب موازين القوى، و نحن نعيش اليوم في عالم لم تعد فيه علاقات الإنسان محدودة في محيطه الصغير، بل تجاوزت حدود البلد لتتشعب مع دول أخرى[2].

إن الإشكال الذي يواجه السياسيين و صانعي السياسات العامة في الدول، ليس غياب المعلومات التي يحتاجونها لرسم السياسات، و إنما التدفق الهائل و السيل العارم من المعلومات، فالحقيقة أن صانعي

[1] رولا هلالة، "المعلومات والتنمية"، تم تصفح الموقع يوم: 13 جانفي 2016
http://aracine-net/arabia/4-2001.htm

[2] معو زين الدين ,المرجع السابق,ص114.

السياسات غالبا ما يجدون أنفسهم محاصرين بمعلومات تفوق ما يستطيعون استخدامه مثل النصائح من البيروقراطيين، التقارير من الوكالات

الدولية أو من منظمات المجتمع المدني، و شكاوي الناخبين، و شروحات و عرض مشاكل البرامج الحكومية الجارية في وسائل الإعلام الشعبية، وكذلك الوسائل المقتصرة على النخبة من الناس. إن هذه المعلومات قد تكون غير منتظمة التنسيق و غير موثوقة أو تشوبها المصالح الخاصة للذين ينشرونها، وقد تكون بعض المعلومات تقنية لدرجة لا يستطيع صانعو السياسة من غير الاختصاصيين فهمها أو استخدامها، وقد تكون بعض المعلومات تتعارض مع مصالح صانعي السياسة، الذين يترتب عليهم اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات يشعرون انها لا تفي بالغرض في مواقف كثيرة، و قد تكون معلومات أخرى غير مفيدة لأنها تختلف بشكل جذري عن المشهد العالمي أو عن إيديولوجية الذين يتلقونها. وبالتالي فهناك العديد من المصادر المحتملة لتلك المعلومات، ففي ظل التطور الذي يشهده العالم اليوم، تزايد الاهتمام بشكل مطرد بهذه المصادر، و الغرض هو خلق مجتمع متقدم و متطور، ترتبط فيه المعلومات بخطط التنمية على المستويات القطرية و القطاعية، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في عملية التخطيط و بناء السياسات العامة في شتى المجالات، ليس لكونها الجهاز العصبي لإدارة الأنشطة المعلوماتية و سواها، وإنما لكونها وسيلة لزيادة الكفاءة و الفعالية و تحسين الأداء، بحيث أصبحت مصادر المعلومات بأشكالها و مستوياتها عنصرا أساسيا و موردا حيويا للمعلومات و كذا دعم صنع السياسات العامة.

كما تعتبر مراكز تشكل البحوث و الدراسات أحد المرتكزات البنيوية خاصة في الدول المتقدمة، التي تقدس مكانة العلم و البحث، و هكذا فإن تحليل السياسات العامة يتم بطريقة شخصية، عن طريق باحثين يعملون في إطار جامعتهم، أو في إطار دراسات و استشارات لدى المعاهد المتخصصة. ويتعامل الباحثون مع السياسات العامة من خلال تقييم قطاع معين، باعتبار أن الدراسات أصبحت تذهب أبعد من الوصف، باستخدام الأساليب والمناهج العلمية والكمية والكيفية والأدوات التحليلية والتجريبية، وبالتالي فقد

أصبحت تلك المؤسسات بغض النظر عن هيكلتها، جزءا دائما من المشهد السياسي ولا يمكن فصلها عن العملية السياسية في العديد من البلدان، حيث تقوم هذه المؤسسات بالقيام بالأبحاث والتحليلات حول المشاكل السياسية، و تقييم البرامج الحكومية، وتأمين مخزون لتزويد الحكومة بالموظفين الأساسيين عند تغيير الحكم. و بالتالي فقد أصبحت هيئات البحث العلمي و الأكاديمي و مراكز البحوث و الدراسات تقدم بدائل إلى المسؤولين، الذين يأخذون ما يرونه مناسب منها، وكذلك تتبنى هذه الهيئات تصورات وتوجهات اقتصادية واجتماعية وتعليمية[1] تخدم المجتمع، وتحليل المشكلات المجتمعية ومحاولة صياغة حل لها، كدراسات حول الفقر والبطالة ومستوى الدخل و المستوى المعيشي. ولا بد من التفرقة بين المحلل الممارس للسياسة وبين المحلل الأكاديمي، حيث أن الأول يدرك ويطلع على أدبيات التحليل أو صياغة المشكلات، أما الثاني لا يدرك هذه الأمور، ولا تتاح له الفرصة لكي يعكس ذلك على أرض الواقع، ويحاول توضيح معظم الأمور عن طريق المنابر و المحاضرات الأكاديمية والمؤتمرات والندوات، والدراسات و البحوث، بالإضافة إلى أن مراكز البحوث والدراسات، تلعب الهيئات الاستشارية دورا مهما في عملية تقديم المعلومات لصناع السياسة، حيث أصبحت هذه الوظيفية أحد أبرز سمات الأنظمة المعاصرة لما تقوم به من دراسات فنية،

[1] خالد بن عبد الرحمان الجبري وحمد بن عقيل السعدون، السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات و التحديات. تم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2009 http://informatics.gov.sa/magazine/modules.php ?name :sections :viewarticle :artid :69 .

وتقديم اقتراحات إلى الجهات التنفيذية التي بيدها سلطة اتخاذ القرار. وهناك من يقول اليوم بأن مصدر القرارات السليمة في عملية صنع السياسات أساسه الاستشارات، التي يتسم فيها أصحابها بالمهارة والخبرة والكفاءة العلمية والعملية وبمصداقية البيانات، وموضوعية الحياد، فالاستشارة إذن خدمة تقدم من طرف شخص أو عدة أشخاص، إما عن طريق المستشير أو عن طريق الطلب، كما هو الأمر بالنسبة للهيئات ذات الطابع الحكومي. ..[1]

[1] معو زين الدين, المرجع السابق .ص119

خلاصة الفصل الأول :

لقد تناول هدا الفصل الاطار المفاهيمي لمراكز الأبحاث والدراسات , ودالك بتطرق في المبحث الاول الي تاريخ نشأتها الاولى الى يومنا هدا ,مع التعريج على اهم التعاريف لهده المراكز, رغم صعوبة دالك لعدم وجود تعريف شامل لهده المراكز, وعليه فان مجمل التعاريف جاء تصب في منحى واحد وعلى انها : هي مركز للبحث العلمي و التعليم، و لكن ليست جامعات أو كليات. و هي ليست لديها طلبة، و لكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، و هي لا تقدم مساقات دراسية، و لكن هي تنظم العديد من ورشات العمل و التدريب و المنتديات. و هي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية في كل المجالات و لكن تركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة. و مراكز الأبحاث ليست شركات تجارية، بالرغم أن لديها منتوج وهي الأبحاث، و بالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي. اما في المبحث الثاني فقد تطرق الى اهمية مراكز الابحاث والدراسات ودورها في المهم في في شتى المجالات بصفة عامة ومجال السياسة العامة بصفة خاصة , كما عرج على انواع مراكز الابحاث في العالم , الخاصة والعامة منها و على خلاف مجالات عملها

في حين تناول المبحث الثالث اهم مراكز الابحاث في العالم حسب احدث التقارير الصادرة على الهيئات الرائدة في هدا المجال في العالم واهم ادوارها ,واخيرا تناول المبحث الرابع العلاقة بين مراكز الابحاث والدراسات والسياسة العامة , ودالك بتنويه بالدور الدي تلعبه هده المراكز في صنعة سياسة عامة ناجحة ومتكاملة من جمع الجوانب من جهة , ومن جه اخرى دورها في تحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة .

الفصل الثاني:

دور مراكز الابحاث في رسم السياسة العامة في الوطن العربي

المبحث الاول : واقع مراكز الابحاث والدراسات في الوطن العربي

المبحث الثاني : الحاجة الاستراتيجية لمراكز الأبحاث والدراسات في رسم السياسة العامة في الوطن العربي

المبحث الثالث: واقع مراكز الأبحاث والدراسات في الأردن

المبحث الرابع :علاقة مراكز الدراسات بصنع القرار الاردني

المبحث الاول : واقع مراكز الابحاث والدراسات في الوطن العربي

المطلب الاول : اهم مراكز الابحاث والدراسات في الوطن العربي:

يبلغ عدد مراكز الابحاث في الوطن العلم العربي اجمالا حوالي423 مركزا وهي التي تعد ابرز المراكز والمعترف بها دوليا كمراكز ابحاث ودراسات تتوزع على النحو التالي :

	الدولة	عدد المراكز
.1	الجزائر	12
.2	البحرين	07
.3	مصر	57
.4	العراق	42
.5	الاردن	40
.6	الكويت	11
.7	لبنان	27
.8	ليبيا	04
.9	المغرب	33
.10	عمان	03
.11	فلسطين	44
.12	قطر	09
.13	السعودية	07
.14	السودان	05
.15	سوريا	06
.16	تونس	38
.17	الامارات العربية المتحدة	14
.18	اليمن	30

جدول رقم 03: يوضح عدد المراكز الابحاث في العالم العربي [1]

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p56

ثانيا ترتيب احسن40 مراكز البحوث والدراسات في العام العربي لسنة2015

	المركـــــــــــز	الدولة
	مركز كارنيغي للشرق الأوسط	لبنان
02	مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (ACPSS)	مصر
	مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية (EDAM)	تركيا
04	مركز الجزيرة للدراسات (AJCS)	قطر
	المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية (TESEV)	تركيا
06	مركز الخليج للأبحاث (GRC)	المملكة العربية السعودية
	مركز للدراسات الاستراتيجية (CSS)	الأردن
08	جمعية الفكر الليبرالي (ALT)	تركيا
	مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية (CERSS)	المغرب
10	مركز للدراسات الاقتصادية المصرية (ECES)	مصر
	المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية (RCSS)	مصر
12	راند-قطر معهد السياسة	قطر
	مركز دعم (مركز معلومات مجلس الوزراء) المعلومات واتخاذ القرار	مصر
14	المبادرة الأوروبية الاستقرار (ESI)	تركيا
	مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (KAWTAR)	مصر
16	المنتدى البحوث الاقتصادية (ERF)	مصر
	مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية	الإمارات العربية المتحدة
18	مركز دراسات الوحدة العربية (CAUS)	لبنان
	معهد أماديوس	المغرب
20	مركز المعاصرة للدراسات وتحليل السياسات (مداد)	فلسطين
	مجلس المصري للشئون الخارجية (ECFA)	مصر
22	المنتدى الفكر العربي (ATF)	الأردن
	مركز الدراسات السياسية القدس	الأردن
24	المنظمة الدولية للبحوث الاستراتيجية (USAK)	(تركيا)
	المعهد العربي للتخطيط (API)	الكويت
26	المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (KANI)	تونس

	مركز الأبحاث و السياسة الاقتصادية (EPRC)	الإمارات العربية المتحدة
28	بن مركز خلدون للدراسات الإنمائية (ICDS)	مصر
	مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية (CSFS)	الكويت
30	معهد الكويت للأبحاث العلمية (KISR)	الكويت
	معهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (IRES)	المغرب
32	مركز السياسة (OCP)	المغرب
	مركز دراسات المستقبل	مصر
34	47. المعهد الفرنسي للبحوث في إيران (IFRI)	إيران
	المركز اللبناني للدراسات السياسية (LCPS)	لبنان
36	مركز الدراسات الاستراتيجية SCSS	اليمن
	مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة	الامارات العربية المتحدة
38	معهد صادق	ليبيا
	المرصد التونسي للتحول الديمقراطي	تونس
40	معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI)	لبنان
	تواصل	عمان
42	المنتدى العربي للبدائل (AFA)	مصر

جدول رقم 03: ترتيب احسن مراكز البحوث والدراسات في الشرق الاوسط لسنة 2015[1]

المطلب الثاني : دور مراكز البحث والدراسات في الوطن العربي

إن دور مراكز الدراسات و الأبحاث في العالم العربي تتقاطع في أجزاء منه مع بعض الأدوار المتعارف عليها لمراكز الأبحاث في العالم الغربي، و تختلف كليًا في أدوار أخرى. و مراكز الأبحاث الخاصة في العالم العربي لا تملك بشكل عام التأثير و الدور الذي تلعبه مراكز الأبحاث الخاصة الغربية في إعداد السياسات العامة أو لدى صناع القرار و في خدمة البحث العلمي. و لكن دور مراكز البحوث العربية يعيش حالة من التطور و النمو سواء من حيث الانتشار أو من حيث التأثير و الفعالية، و لكن ما زال الأمر في مراحل غير متقدمة. و يعبر عن هذا التطور واقع رئيس سابق لإحدى الجمهوريات العربية قبل ما يزيد عن عشرة أعوام: "أنه عندما كان لا يزال رئيسًا كان لا يقيم أي اعتبار لمراكز الدراسات و لا للباحثين، و كان يظن أن المسؤول أقدر على الإلمام بشؤون المهام الملقاة على عاتقه لأنه يعايشها بشكل محسوس و ملموس يوميًا، بينما الباحث لا[2]

يجيد إلا "التنظير" و حبك الجمل و تعقيد الأفكار.... و لكن و بعد أن أصبح خارج السلطة أيقن أهمية وجود مراكز بحثية، فبدأ يروج لهذه القناعة لدى معارفه ممن لا زالوا في مواقع القرار في الوطن العربي"

[1] James. G. McGann (dir.), 2015 p87

[2] -مهدي شحادة، و صالح بكري الطيار، دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1999 ، ط 1، ص 11.

من ناحية أخرى، إن مراكز الأبحاث العربية يغلب عليها الارتباط إما بالقطاع الحكومي أو بالجامعات العربية، أما المراكز البحثية ذات الارتباط بالقطاع الخاص ظهر دورها و حراكها حديثًا نسبيًا، و إن كان أهم أدوارها يتمثل في:

1. النشر العلمي سواء في قضايا ساخنة أو قضايا موضع اهتمام الرأي العام العربي.
2. تنظيم الأنشطة العلمية مثل المؤتمرات و وورش العمل غالبًا ما يكون في قضايا و مجالات سياسية أو تغييرات دولية تقع ضمن اهتمام صناع القرار الرسمي و بذلك يتم توفير التمويل اللازم لها من وزارات أو قطاعات حكومية معينة أو صناع القرار في الدولة.
3. إعداد الدراسات الاستشارية الخاصة وفق تكليف من صناع القرار في قضايا عامة أو حساسة، و عادة هذه الدراسات لا تخضع للنشر، و غالبًا هذه الدراسات تتناول تحليل المشكلات ووضع الاقتراحات و التوصيات للتعامل معها. و غالبًا هذا التكليف يتم في حالة وجود علاقات شخصية بين صانع القرار و إدارة مراكز الدراسات.
4. المتابعة للمستجدات في الاتجاهات العالمية و في شؤون المنطقة أو توفير الملخصات حول هذه المستجدات لصناع القرار.
5. العمل على دراسة و إجراء استطلاعات للرأي العام المحلي حول قضايا أو قرارات قبل أو بعد صدورها، أو العمل على تحديد الاحتياجات و متطلبات الشعب، و غالبًا ما تخضع هذه الاستطلاعات للاطلاع الخاص و ليست للنشر. من جانب آخر، فإن مراكز البحوث الجامعية و خبراتها الأكاديمية في العالم العربي تملك مصداقية أكبر لدى الحكومة أو صناع القرار عن مراكز الأبحاث الجامعية في العالم الغربي. من ناحية أخرى فإن دور مراكز الأبحاث الخاصة العربية أصبح يزداد قربًا و مصداقية و نفوذًا لدى صناع القرار، و لكن ذلك يقوم بشكل أساسي على طبيعة العلاقات الشخصية بين القائمين على مراكز البحوث العربية و صناع القرار في بلدانهم، و كذلك طبيعة الاتجاهات السياسية التي تنتمي إليها هذه المراكز البحثية[1].

كما إن نمو ظاهرة الشراكة بين القطاع الخاص و القطاع الحكومي في الدول العربية يساهم أيضاً في تعزيز دور مراكز الدراسات و مؤسسات البحث العلمي. عمومًا، و كما يشير تقرير المعرفة العربي إلى أن الشراكة بين الدولة و مراكز البحوث الخاصة كإحدى مؤسسات المجتمع المدني تعتبر عنصرًا ضروريًا و تشكل رافعة أساسية لدور مراكز الأبحاث كإحدى مؤسسات القطاع الخاص. و تعتبر الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني ضرورية للارتقاء بالبحث العلمي و الإبداع في المجتمع. و يمكن لهذه الشراكة أن تأخذ نموذجين متقاطعين و متكاملين في آن معا. و يتضمن الأول شراكة تفاعلية بين مؤسسات البحث و التطوير و مؤسسات التعليم العالي بحيث ترفد الجامعات و مؤسسات البحوث بالموارد البشرية، ثم تقود لإدماج نواتج البحوث في مناهجها التعليمية.

أما النموذج الثاني فيتم عبر الشراكة التفاعلية بين قطاعات الخدمات و الإنتاج الاقتصادي و المجتمعي من جهة، و مؤسسات البحث و التطوير و مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، و تعمل هذه الشراكة على تحديد الاحتياجات المجتمعية و أولويات البحوث، و ترجمة نواتجها إلى تطبيقات مفيدة عمومًا إن توفرت الإرادة لدى صناع القرار فإن المراكز البحثية قادرة إلى حد كبير على تحقيق الشراكة على صعيد صنع السياسات العامة، و إعداد استراتيجيات حل المشكلات و الأزمات

[1] مهدي شحادة, المرجع السابق ,ص 18.

المبحث الثاني : الحاجة الاستراتيجية لمراكز الأبحاث والدراسات في رسم السياسة العامة في الوطن العربي

المطلب الاول : كيفية مساهمة مراكز الابحاث والدراسات في رسم السياسة العامة

إن مراكز الفكر و الأبحاث عادة تمارس دورها في التأثير على صناع القرار، أو صياغة السياسات العامة من خلال عدة أشكال أو وسائل، بعضها مباشر، و بعضها غير مباشر. بعضها قد يكون تأثيره على المدى البعيد، و بعضها يكون تأثيره على المدى القصير. و يمكن تلخيص أهم أشكال و طرق و وسائل تأثير مراكز الأبحاث بما يلي[1]:

1. <u>الأنشطة العلمية التفاعلية</u>: و هذا النوع من الأنشطة يتمثل في عقد المؤتمرات أو الندوات وورش العمل حول قضايا تقع ضمن اهتمام المسؤولين و صناع القرار، و عادة المشاركين في هذه الأنشطة تفتح المجال للحوار و النقاش المباشر بين الباحثين أنفسهم أو مع المشاركين من المهتمين من صناع القرار و المسؤولين. و هذا النوع من الأنشطة يكون عادة ثري بالنقد من جهة، و بتوليد الأفكار من و

الاقتراحات الجديدة من جهة ثانية، و التعرف على الاتجاهات العامة لدى الباحثين و الخبراء حول القضايا موضوع المؤتمر أو الندوة من جهة ثالثة.

2. <u>الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة</u>: و هي تدخل ضمن الأنشطة البحثية التفاعلية، و لكنها عادة تكون بين كبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق من الخبراء المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا معينة أو إعداد سياسات عامة. و قد تكون قبل البدء بالدراسة للتعرف و الإحاطة باهتمامات و احتياجات و متطلبات صانع القرار، و أثناء إعداد الدراسة للتأكد من سلامة سير الدراسة وفق احتياجات صانع القرار و متطلباته، و كذلك للاطلاع على طبيعة تطورات مسيرة الدراسة، و أخيرًا، تكون بعد الانتهاء من الدراسة. و عادة نتائج هذه الدراسة لا تنشر أو ينشر منها ما هو يخدم أهداف إعداد الدراسة أو صانعي القرار فقط.
4. وسائل الإعلام: عادة ما تستقطب أو تستضيف و سائل الإعلام، خاصة الفضائيات التلفزيونية و الصحافة
5. الباحثين و الخبراء العاملين في مراكز الأبحاث للاطلاع على آراءهم و تحليلهم العلمي حول القضايا الساخنة أو الأزمات السياسية أو القضايا و السياسات الحكومية مثار الجدل لدى الرأي العام، و غالبًا تلعب آراء الخبراء و المحللين دورًا في صناعة أو صياغة أو تعديل مواقف و اتجاهات الرأي العام، و هو ما يشكل في بعض الأحيان ضغوطًا على صانع القرار لتعديل سياساته و قراراته أو توجهًا إيجابيًا له. ،[2]
6. المشاركة في النشاط العام: إن العديد من الباحثين و الخبراء العاملين في مراكز البحوث و الدراسات يتم دعوتهم للمشاركة في لقاءات أو محاضرات و أنشطة عامة، سواء في مؤسسات تعليم جامعية أو في نقابات أو في جمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني. و هذه المشاركات قد تكون على

[1] سامي الخزندار و.طارق الأسعد, المرجع السابق ص 19.

[2] سامي الخزندار و.طارق الأسعد, المرجع السابق, ص20

مستوى البيئة المحلية أو الوطنية أو النشاط الدولي. و غالبًا ما تشكل مشاركة هؤلاء الخبراء و الباحثين تسويقيًا فاعلا لآرائهم و أطروحاتهم السياسية أو العلمية، كما يجعل منهم أسماء و مرجعيات و رموز معروفة سواء على المستوى الشعبي أو النخبوي على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

7. العلاقات المباشرة أو الشخصية مع صناع القرار: إن الكثير من الخبراء و الباحثين في مراكز الأبحاث يملكون إما علاقات مباشرة أو سهولة في التواصل مع صناع القرار أو المسؤولين المعنيين في مجالات الاختصاص أو القضايا المشتركة أو المتشابهة، و هذا ما يسهل من قدرتهم على الإقناع و التأثير و معرفتهم لاحتياجات و متطلبات صناع القرار و المسؤولين. كما إن الكثير من الباحثين و الخبراء كانوا في مواقع صناع القرار، مما وفر لديهم شبكة واسعة من العلاقات مع المسؤولين و صناع القرار و في قطاعات مختلفة في المجتمع أو الدولة, من ناحية أخرى فإن معظم الباحثين و الخبراء في مراكز الأبحاث يتوفر لديهم الغطاء أو العنوان العلمي المقبول بشكل كبير للتواصل مع المسؤولين أو مؤسسات المجتمع، و خاصة مع المؤسسات الإعلامية و الأكاديمية و رجال الأعمال و المسؤولين الحكوميين و غيرهم. كما إن هذا التواصل يوفر لديهم القدرة على بناء شبكة من العلاقات الشخصية مع العديد من هؤلاء المسؤولين. كما إن مشاركتهم
في الأنشطة العامة تجعل الكثير منهم رموزًا معروفة تزيد من قدرتهم على الوصول إلى المسؤولين و صناع القرار. مالم يكن هناك معوقات سياسية تحد من ذلك.

8. النشر العلمي و المؤلفات العلمية: إن من ضمن الاهتمامات الأساسية و أولويات مراكز الأبحاث هي "النشر العلمي"، و هو يشكل المخرجات أو المنتوج الأساسي الذي تستهدفه مراكز الدراسات و الأبحاث، و لا يمكن عند الحديث عن وجود مراكز أبحاث بدون أن يكون له نشر علمي، و إلا فسوف يصنف ضمن قطاع آخر غير قطاع مراكز الأبحاث و الدراسات. و إن النشر العلمي عادة له تأثير[1]
على المدى القصير من خلال التغطية الإعلامية و حملة العلاقات العامة للمؤلفات و الدراسات الجديدة. و بينما يكون التأثير على المدى المتوسط و البعيد من خلال اعتماد الدراسات والكتب و المؤلفات العلمية في عملية التأليف و النشر كجزء من عملية البحث العلمي، بالإضافة إلى الاستفادة من مطبوعات و منشورات مراكز الأبحاث في كثير من الأحيان في العملية التدريسية لطلبة الجامعات في مؤسسات التعليم العالي.

إن محاولة معرفة مدى تأثير مراكز الأبحاث و الدراسات لدى صنا ع القرار أو صانعي السياسات العامة دفعت العديد من الباحثين إلى إيجاد مؤشرات أساسية تساعد في معرفة حجم تأثير هذه المراكز، و من أهم المؤشرات كما يلخصها بعض الباحثين كما يلي :

- مدى العلاقات و الاتصالات مع صناع القرار أو صانعي السياسات، أو الإدارة المنفذة أو المشرفة على تنفيذ للسياسات.
- مدى حجم وجودة الأبحاث و الدراسات الصادرة عن مركز الأبحاث و اتساع توزيعها .
- مدى استخدام صانعي السياسات العامة أو متخذي القرار لإصدارات أو أبحاث و دراسات مركز الأبحاث.
- مدى استخدام أو اعتماد أو اهتمام النخب المتنفذة، مثل كتاب الصحافة و المعلقين الإعلاميين و هيئات التحرير.

عمومًا، إن نفوذ و تأثير مراكز الأبحاث و الدراسات يعتمد على طبيعة القضية موضع الدراسة و تعقيداتها، و على طبيعة البيئة السياسية و الاجتماعية و ما يتعلق بها من مستوى الحريات و النمط الثقافي و غيرها، و

[1] سامي الخزندار و.طارق الأسعد, المرجع السابق ص21.

على توقيت العمل في الدراسة و إنجازها، و على توفر التمويل اللازم للدراسات مع مستوى الاستقلالية، بالإضافة إلى أهمية و دور الجهة الداعمة و المنفذة للدراسات التي تعمل على إنجازها مراكز الدراسات و غير ذلك من العناصر.

المطلب الثاني : تحديات مراكز الابحاث في الوطن العربي :

1. إشكالية التمويل: إن إشكالية توفير التمويل اللازم لمراكز الأبحاث و الدراسات، أو

للمشاريع البحثية التي تقوم أو ترغب بإنجازها، تعتبر من أهم التحديات و الإشكاليات التي تواجهها مراكز الأبحاث و الدراسات الخاصة، فهذه الإشكالية تلعب دورًا محوريًا في سياسات المراكز و استقلاليتها العلمية والسياسية، و كذلك في تحديد أجندتها البحثية، و أحيانًا في اختيار مستوى أو نوعية الخبراء و الباحثين، أي مستوى الكفاءات العلمية القائمة على البحوث و الدراسات. و بالمحصلة في مستوى أو الجودة العلمية للدراسات أو المنتوج العلمي. و هذه الإشكالية تعتبر من أخطر و أصعب التحديات التي تواجه المراكز البحثية الخاصة.

2. إشكالية الموضوعية و الاستقلالية العلمية[1]: إن مشكلة الاستقلالية العلمية هي تحد آخر يواجه مراكز الأبحاث الخاصة، و يقصد بالاستقلالية هنا سواء من حيث اختيار المواضيع أو تحديد الأجندة البحثية، أو الاستقلالية في التعبير و نشر نتائج الدراسات، أو في قدرتها بالمحافظة على الموضوعية العلمية في الدراسات و الأبحاث. بمعنى آخر إن إشكالية الاستقلالية في جوهرها تعتمد على مدى توفر استقلالية القرار السياسي و العلمي و المالي لهذه المراكز. و إن مستوى الاستقلالية عمومًا يخضع لمجموعة من العوامل منها مستوى الحريات السياسية، و مستوى التطور الاجتماعي و العلمي في الدولة، و مدى توفر التمويل و مصادره. و لذلك و حرصًا على الاستقلالية، تشترط بعض مراكز الفكر و الأبحاث العالمية على عدم قبول التبرعات المشروطة، أو عدم الاعتماد في تمويل مشاريعها و عقودها البحثية على الحكومة إلا بنسبة محدودة و ضيقة مثال ذلك معهد بروكنجز الأمريكي، و مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية في أمريكا لا يقبلون عقود بحثية من الحكومة إلا بنسبة لا تزيد عن أو تتراوح حول 15 % فقط من ميزانيتها. بينما بعضها الآخر مثل مركز يرفض كليًا العقود البحثية مع الحكومة حرصًا على الاستقلالية .[2]

و تعتمد العديد من مراكز الأبحاث و الدراسات على "الوقف" لتمويل جزء كبير من ميزانيتها. من ناحية أخرى، فإن إشكالية الاستقلالية العلمية تتأثر في أحيان كثيرة بطبيعة الانتماء الأيديولوجي أو الارتباط السياسي لمراكز الدراسات أو القائمين عليها. و إن كان لديها التمويل الخاص بها، و هذا الانتماء أو الارتباط يؤثر في تحديد الأولويات البحثية، و منهجية التحليل العلمي، و طبيعة قضايا و مواضيع الدراسات، و توصياتها، و نوعية النشر العلمي و أولوياته.

3. الاستمرارية في الإبداع و الابتكار و إنتاج الأفكار الجديدة: إن عملية الإبداع العلمي أو الفكري و إنتاج الأفكار الجديدة في البحث العلمي و إعداد السياسات العامة يعتبر من التحديات الصعبة التي تتطلب كفاءات و خبرات علمية مميزة.

و هذا التحدي يعني القدرة المستمرة على العمق في تحليل المشكلات و توفير الحلول الإبداعية مع القدرة العلمية على حسن استشراف المستقبل. و عادة توفر هذه القدرة الإبداعية لبعض مراكز الأبحاث يجعل

[1] سامي الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] Howard J. Wiarda, **Op.cit**, p112.

منها ذات تأثير و نفوذ لدى صناع القرار وفي صناعة السياسات العامة، و مرجعية علمية لدى الباحثين و المهتمين. إن حجم و
مستوى الإبداع و الابتكار لدى مراكز الأبحاث و الدراسات يجعلها تسير باتجاه المزيد من الفعالية و التأثير سواء على الصعيد المجتمعي أو الدولة أو الشؤون الدولية، أو مستوى صناع القرار في مختلف القطاعات التي تقع ضمن مجالات اهتمامات و عمل هذه المراكز البحثية.

ثانيًا: الإشكاليات و التحديات التي تواجه مراكز الأبحاث و الدراسات الخاصة في العالم العربي: [1]

على الصعيد العربي بالرغم من وجود بعض التباينات القطرية بين الدول العربية فإن هناك مجموعة من التحديات و الإشكاليات المتشابهة أو المشتركة التي تواجه دور مراكز الأبحاث و الدراسات سواء في مجال البحث العلمي، أو في المساهمة في صياغة السياسات العامة أو دعم عملية اتخاذ القرار العربي الرسمي.
بالإضافة إلى الإشكاليات أو التحديات التي سبق الإشارة إليها (التمويل، الاستقلالية، القدرة على الإبداع و إنتاج الأفكار الجديدة) فإن هناك مجموعة أخرى إضافية من الإشكاليات و التحديات، خاصة بالعالم العربي، و أحيانًا يتشارك فيها مراكز الأبحاث و الدراسات في العالم الثالث. من أهم هذه
التحديات و الإشكاليات ما يلي[2]:

1. ضعف "ثقافة التفكير المنهجي" لدى الكثير من المسؤولين و الإدارة العليا:

إن هذه الإشكالية تتمثل في أن الكثيرين من صناع القرار أو المسؤولين يعتقد أنه "الأعلم" و "الأقد ر "على الفتوى في الكثير من المجالات أو المهام المسؤول عنها، و بالتالي فهو لا يتلمس ضرورة الاعتماد على المراكز البحثية التخصصية، أو تكليف مرجعيات علمية خارجية تملك العمق المعرفي التخصصي أو الأدوات المنهجية اللازمة للتحليل العلمي للقضايا و المشكلات موضع القرار، أو اللازمة لإعداد السياسات العامة. بعكس الكثير من صناع القرار في المحيط الغربي أو الدول المتقدمة التي تعتمد كثيرًا على القدرات و المؤسسات الخارجية لتزويدهم بالمعرفة التخصصية و التحليل المنهجي اللازمين قبل اتخاذ القرار. و هذا الأسلوب لديهم هو جزء من "ثقافة منهجية" في التفكير و الإدارة و صنع القرار. و هذا هو السياق الطبيعي، فعدم أو محدودية المعرفة في مجالات معينة لدى صناع القرار يعتبر سياق إنساني طبيعي يعالج بالتكامل أو الاعتماد على "أهل الاختصاص" سواء أكانوا أفراد أو مؤسسات بحثية. و شريعتنا الإسلامية السمحة تؤكد على سؤال "أهل الذكر"، و هم يعتبرون بمثابة أهل الخبرة و الاختصاص. و انعكس ضعف هذه الثقافة الممنهجة على علاقة التجسير بين الأكاديمي و صانع القرار

2. الحذر المفرط من الانفتاح بسهولة على الأفكار الجديدة القادمة من خارج محيط

الإشراف و الإدارة المباشرة للمسؤولين و صناع القرار، و خاصة الأفكار الجديدة القادمة من مؤسسات بحثية عربية و ليست "غربية". إن عدم الانفتاح بسهولة على الأفكار الجديدة أو رفضها أو تجاهلها بكل سهولة من قبل صناع القرار و المسؤولين الحكوميين عادة لا يترتب عليه أضرار شخصية للمسؤولين، و يتفادى المسؤول و صانع القرار مخاطر قبولها. [3]

إن عملية قبوله للأفكار الجديدة قد يترتب عليها مخاطر وظيفية أو مالية، و يحمله مسؤولية نجاح أو فشل تطبيق هذه الأفكار أو السياسات التي تنتج عنها، و يتطلب تحمل هذه المخاطر مستوى عال من التجرد و

[1] سامي الخزندار و.طارق الأسعد, المرجع السابق, ص22.
[2] سامي الخزندار و.طارق الأسعد, المرجع السابق, ص23
[3] Howard J. Wiarda, **Op.cit**, p114

الإخلاص، و الحرص على الصالح العام، و الانفتاح الذهني و الثقافي، و هو ما يتفاوت فيه المسؤولين و صناع القرار.

.3غياب لوجود "قواعد بيانات عربية إلكترونية"، و بمعايير عالمية، أي عدم توفر مصادر للمعلومات الرصينة و البيانات العلمية الحديثة، و التي تشكل مصدرًا أساسيًا لإعداد الدراسات و الأبحاث العلمية و تطور البحث العلمي.

.4إن هناك درجة من التجاهل أو ضعف الثقة بين المسؤولين أو صناع القرار تجاه بعض مراكز الأبحاث و الدراسات، إما نتيجة بعض الشكوك من قبل صانع القرار في الاستقلالية السياسية أو في ارتباط بعض هذه المراكز البحثية بتيارات سياسية معينة (خاصة التيارات المعارض ة). أو ارتباطها بدول عربية أخرى سواء من حيث المواقف و الانتماءات السياسية أو من حيث التمويل، و غالبًا ما يكون كلا الأمرين معًا. و أحيانًا نتيجة ارتباطها بتمويل "أجنبي" غربي لا توجد ثقة في أجندته و أولوياته السياسية أو الاقتصادية.

أيضًا إن عدم الثقة ناتجة أحيانًا عن "عقدة الأجنبي/ الغربي" لدى المسؤول الحكومي، فهو يثق بمستوى جودة الدراسات التي تصدر عن مراكز الأبحاث الغربية، بالرغم من أن الكثير من المراكز البحثية الغربية أصبحت تعتمد على خبراء و أكاديميين عرب في إعداد الكثير من الدراسات التي تخص العالم العربي.

5. ضعف الشراكة التفاعلية بين مراكز الدراسات و الأبحاث الخاصة، و المستقلة مع مختلف القطاعات الحكومية، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، أو حتى مع شركات القطاع الخاص الكبرى التي تميل عادة إلى الاعتماد على إجراء الدراسات و البحوث التي تحتاجها على مراكز الأبحاث الأمريكية أو الأوروبية.

6. غياب مؤشرات علمية لقياس أداء و مهنية مراكز الأبحاث و الدراسات العربية[1]

هناك غياب لوجود مؤشرات علمية لقياس أداء و مهنية مراكز الأبحاث و مستوى إنتاجها الفكري، و هذه المؤشرات يجب أن توضع من قبل هيئة علمية مستقلة غير ربحية، و تكون لها مصداقية، و تعتمد على معطيات و ثقافات عربية، على أن تحمل الصفة الإلزامية العلمية الأدبية فقط، وليست القانونية. إن وجود هذه المؤشرات العلمية يعطي تقييمًا علميًا لمستوى جودة الإنتاج الفكري و الأداء المهني لكل مركز دراسات، و هذه المؤشرات توفر السمعة العلمية لكل مركز حسب أداؤه و دوره و حجم تأثيره على الصعيد القطري و الإقليمي العربي.

.7إشكالية توفير نظام فاعل جاذب يحفز الكفاءات على الإبداع و الابتكار، و يزيد من أهمية و قيمة العلم و المعرفة و البحث العلمي، بعيدًا عن التعقيدات البيروقراطية و الاستبداد الإداري، و يحترم بل يقدر النقد و الاختلاف العلمي، و يعتبر ذلك ضرورة لعملية التطوير و العمران، و يوفر له هذا النظام أيضًا الإمكانيات المادية مقابل علمه و خبراته و معرفته بشكل يوفر له الاستقلالية و الحياة الكريمة التي تليق بالعلم و العلماء[2].

8. ضعف الإمكانيات و القدرات التسويقية للإنتاج المعرفي و النشر العلمي الذي يصدر عن بعض مراكز الأبحاث و الدراسات العربية، و التي أصبحت تحصر دورها في "نشر المعرفة" فقط أو "التوقع العلمي" العامودي و تتجاهل كيفية تأثير هذه المعرفة و البحث العلمي و إيصالها إلى صناع القرار.

---

[1] خالد وليد محمود' مرجع سابق ص32.

[2] سامي الخزندار و.طارق الأسعد, المرجع السابق, ص24.

9. وجود مراكز أبحاث بمثابة "واجهات اجتماعية" أو غطاء "للعمل السياسي العام" من قبل بعض صناع القرار السابقين، أو كبار المسؤولين أو الدبلوماسيين الذين خرجوا أو تقاعدوا من دائرة صنع القرار , بمعنى أن هذه المراكز البحثية توفر غطاءً أو مركز للعلاقات العامة لبعض المسؤولين السابقين ليحافظوا على دورهم السياسي أو الاجتماعي أكثر من الاهتمام بعملية البحث العلمي و الإنتاج المعرفي. و هو ما يولد تشويهًا للدور العلمي لمراكز الأبحاث و انحرافًا في جودة أو رسالة البحث العلمي.[1]

المبحث الثالث : مساهمة مراكز الابحاث في صناعة السياسية العامة الاردنية

المطلب الاول: البيئة العامة لمراكز الدراسات الاردنية

من الصعب الحكم على دور مراكز الدراسات في أية دولة دون إدراك البيئة العامة التي تعمل فيها هذه المراكز، إذ تتشابك نشاطات هذه المراكز مع حركة المجتمع في مختلف جوانبها، ومع الحكومة في مختلف قراراتها، ومع القوى الاجتماعية المنظمة في مجتمع مدني م ن أحزاب وغيرها، كما أنها غير منفصلة عن انعكاس ات بيئتها الإقليمية والدولية.

ومع أن الأدبيات السياسية الأردنية عرفت مصطلح المجتمع المدني للمرة الأولى في مقال صحفي عام 1923 ، أي بعد بداية تشكل الكيان السياسي الأردني بعامين ، إلا أن تحويل هذا المصطلح إلى فعل اجتماعي سياسي ثقافي لم يتبلور إلا بعد عام 1989 ، نظرا لسلسلة من التطورات المحلية) اضطرابات الجنوب لا س يما في مدينة معان،

وتنامي حجم النخبة الثقافية، والتكدس الحضري(والتطورات الدولية)انهيار النموذج الاشتراكي وتراجع مكانة الدولة التدخلية (، مما دفع لتوالي الدعوات لانفتاح سياسي وثقافي واقتصادي ،فتحت المجال لإنشاء مراكز بحثية خاصة

وتتسم البيئة العامة في الأردن بسمات ثلاث تحدد في مجملها الواقع الذي تعمل فيه مراكز الدراسات ، فهي من الناحية الاجتماعية ، دولة صغيرة الحجم سكانيا، 1،6 مليون نسمة[2]

مما يجعل حجم الموارد البشرية التي ترفد المراكز بالمؤهلات محدودا، إذ أن عدد العاملين من حملة المؤهلات بكالوريوس فأعلى في كل الدولة هو أقل من 30 ألف حتى أكتوبر 2010 فإذا علمنا أن هناك حوالي نصف مليون أردني يعملون خارج الأردن)حوالي 5،8 %(،وأن 17% من العاملين في الجامعات الأردنية غادروها عام 2009 وارتفعت النسبة إلى 20 % عام 2010 ، تتبين لنا محدودية القطاع الذي يمكن أن تتكل عليه مراكز الدراسات. من ناحية أخرى ،لا بد من الإشارة إلى غلبة الطابع المحافظ للثقافة السائدة بشكل يحول دون ارتياد الباحثين لموضوعات تتحدى المنظومة المعرفية والقيمية للمجتمع، ويكفي الإطلال على عدد الدراسات المستقبلية أو الدراسات السياسية الخاصة بالأسرة الحاكمة أو الفكر الديني أو الأبعاد القبلية في مراكز الدراسات أو الجامعات لنكتشف المساحة المحدودة المتاحة للباحث، إذ تش كل المنظومة المعرفية والقيمية حائلا دون الولوج غير الشكلي إلى هذه الموضوعات. أما السمة الثانية، فهي السمة السياسية والقانونية، فتقاليد العمل السياسي في مجال المجتمع المدني والحريات[3]

---

[1] خالد وليد محمود' مرجع سابق ص33.

[2] هاني الحوراني-حالة الأدبيات الموضوعة حول المجتمع المدني في الأردن،مركز الأردن الجديد للدراسات، 2010 ،ص.8

[3] دائرة الإحصاءات العامة- قسم الإحصاءات، تقرير العمل، ص. 19 تم الاطلاع علي الموقع في 14 /2016/01
http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=610

السياسية تبرز هشاشتها من المركز الذي تحتله الأردن في مؤشرات الحرية السياسية التي تقدمها المقاييس العالمية، إذ تقع الأردن ضمن الدول "غير الحرة" في نطاق الحريات المدنية والسياسية، وقد ابرز مقياس الحريات في الأردن يصدره المجلس الأعلى للإعلام لعدة سنوات بدءا من عام2004 ، القيود على الحريات السياسية في مجالات الإعلام والنشر ومن خلال دائرة المطبوعات، الأمر الذي جعل نتائج القياس للحريات تأتي في مستويات متدنية. وبقيت مستويات الحرية بشقيها المتمثلة في الحريات السياسية والحريات المدنية على حالها تقريبا حتى عام 2011 ، إذ صنفت في المقاييس الدولية بأنها دولة "غير حرة "،حيث سجلت الحريات السياسية 6 نقاط والحريات المدنية 5 نقاط) الأسوأ هو 7 نقاط 5.) ويكفي أن نطلع على الشروط الحكومية لإجراء دراس ة ميدانية أو إحصائية في أي قطاع من القطاعات، إذ يُلزم تعميم رسمي صادر عن رئاسة الوزراء مراكز الأبحاث والدراسات، بالحصول على موافقة وزارة الداخلية لإجراء[1] الدراسات الإحصائية، فضلا عن اشتراط التنسيق المسبق مع دائرة الإحصاءات العامة، وينص التعميم على عدم منح مؤسسات ومراكز القطاع الخاص تصريحا من قبل وزارة الداخلية يسمح لها بإجراء الدراسات الإحصائية دون التنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة، والحصول على موافقتها عند تنفيذ أي مسح إحصائي سواء أكان أسريا أو اقتصاديا أو زراعيا أو استطلاعا للرأي العام، ويشدد التعميم على ضرورة الالتزام بأحكام قانون الإحصاءات العامة رقم (8) لسنة (2003) ، والذي تم بموجبه اعتبار الدائرة-دائرة الإحصاءات- الجهة الحكومية الوحيدة المخولة بجمع المعلومات والبيانات الإحصائية من المبحوثين ، وعلى الصعيد ذاته اشترطت الدائرة جملة إجراءات ينبغي إتباعها لإجراء دراسة ميدانية، تتمثل بمخاطبة مدير عام الدائرة بكتاب رسمي، يحدد فيه اسم الدراسة والهدف منها، وتوضيح منهجية الدراسة، وبيان حجم العينة ومناطق العد وأسلوب المقابلة سواء شخصية أو عن طريق الهاتف، وتحديد فترة المسح، أما بالنسبة للباحثين تشترط الدائرة إلى جانب الصورة الشخصية وشهادة عدم المحكومية

تقديم معلومات شخصية عن الباحثين الأردنيين وتشمل) الاسم الرباعي، تاريخ الميلاد، اسم الأم، الرقم الوطني، مكان الإقامة، المؤهل العلمي ورقم الهاتف(، أما الباحثين غير الأردنيين يشترط تزويد الدائرة بصورة عن جواز السفر، والاسم الرباعي، وتاريخ الميلاد، واسم الأم، والمؤهل العلمي، ومكان الإقامة ورقم الهاتف؟.

إن بيئة بهذا الحال ،تسد المنفذ أمام الباحث لتلمس الموضوعات الأكثر حساسية عند تفسير الحراك السياسي أو تحليل القرار السياسي الرسمي، فتنصرف مراكز الدراس ات لبحوث غايتها تبرير سياسات الحكومة أو التمهيد لسياسات تعتزم الحكومة انتهاجها ،أو تنصرف باتجاه موضوعات لا تمس ما تعده السلطة أو المجتمع ضمن دائرة المحظورات، وهو ما يؤكده العديد من مدراء هذه المراكز في الحوارات التي تجري معهم، إذ يشيرون إلى ثلاثة أبعاد في هذا الجانب :

1. .أن الحكومة تطلب أبحاثا أو دراسات "تسوق" من خلالها سياساتها لدى المجتمع الأردني، فيبدو الإنتاج العلمي لهذه المراكز كما لو كان امتدادا لآلة الدعاية الرسمية، مع أن القليل من الدراس ات بخاصة التي تنتجها بعض المراكز شبه الرسمية لا تقع ضمن هذه الدائرة الدعائية ،بل تتسم بقدر من العلمية والموضوعية.

1

2. تبدي الحكومات الأردنية المتعاقبة نوعا من عدم الثقة في المراكز المحلية، ويميل صانع القرار في بعض الأحيان إلى مراكز الدراسات الغربية نظرا لاعتقاد سائد بأنها أكثر جدوى ،أو رغبة من الحكومة في حصر دائرة البحوث في موضوعات لا تشكل مصدر قلق لها، بخاصة إذا تتطرق البحث إلى موضوعات استراتيجية كموضوع الآثار الصحية لمفاعل ديمونا الإسرائيلي على الجنوب الأردني على سبيل المثال(أو موضوعات تمس سياسات دول معينة كدول الخليج مثلا[1].

3. أن أغلب ما تطلبه الدولة من المراكز البحثية ينحصر في «استطلاعات الرأي »،غير أن هذه الاستطلاعات تحوطها تساؤلات منهجية من ناحية وتبقى موضع تشكك من قبل المجتمع من ناحية ثانية، وسيتبين لنا أن أهمية هذه الاستطلاعات محدودة التأثير في سياسات الحكومة، وهو ما سنعود له في الصفحات القادمة.

أما في الجانب القانوني ،فيعرف ديوان التشريع والرأي الأردني دار الدراسات والبحوث بأنها « مؤسسة تتولى إجراء الدراسات أو البحوث أو نشرها وتقديم الاستشارات في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإنسانية وغيرها » بينما يعرف المشرع دار قياس الرأي العام بأنها « مؤسسة تتولى إجراء البحوث بهدف استطلاع اتجاهات الرأي العام بواسطة الاستبيانات أو غيرها من الوسائل » (، ذلك يعني أن المشرع يمزج بين الهيئات الاستشارية وبين مراكز الأبحاث، رغم التداخل بين الجانبين لكنهما ليسا نفس الشيء، وقد اعتبر المشرع الأردني طبقا للقانون رقم 60 لعام 2007 مراكز الدراسات بأنها شركات غير ربحية، لذا كانت تمنح تراخيص العمل من دائرة مراقبة الشركات بوزارة الصناعة والتجارة بهدف التأكد من أوضاعها المالية، وهو أمر جرى تعديله فيما بعد ،وألحقت بوزارة التنمية الاجتماعية كما سيتبين لنا فيما بعد. وتحدد التشريعات الأردنية شروط فتح مركز الدراسات على النحو التالي)[2]:

1. تقديم طلب على نموذج معد لهذه الغاية.
2. .أن يكون مدير المركز أردني الجنسية ومقيما بشكل دائم في الأردن
3. .أن لا يكون محكوما جنائيا
4. .أن يكون حاصلا على مؤهلات علمية أو خبرات تتناس ب مع متطلبات عمل المؤسسة حسب مقتضى الحال وفق تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.

ويلاحظ أن "تعليمات الوزارة" حاضرة في تأسيس المركز وتمويله وحدود عمله كما سيتبين لنا فيما بعد. وقد تبين من خلال تتبع نشوء مراكز الدراسات الأردنية أن 60 % منها نشأ خلال الفترة من 1990 - 2000 ، وهي الفترة التي أعقبت مرحلة الانفتاح السياس ي بعد عام 1989 ، وبعد التحولات التي أصابت النظام الدولي إثر انهيار الاتحاد السوفييتي، بينما كان 20 % موجودا قبل ذلك، و 20 % نشأ بعد عام 2000.

وتتمثل السمة الثالثة في البيئة العامة الأردنية في العسر الاقتصادي، إذ تحتل الأردن طبقا لأغلب التقديرات المرتبة ما بين 106 و 113 عالميا من حيث معدل دخل الفرد عام 2010 ، (،كما أن نسبة إنفاقها على البحث لم تتجاوز 0،34 % من إجمالي الناتج المحلي.) ويعزز هذه المعطيات ما ذكره رئيس المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا الأردني من أن البحث العلمي في الأردن تتولاه الجامعات ومراكز علمية متخصصة، وأن نوعية الإنتاج البحثي تتفرع إلى قسمين هما بحوث يحركها العرض أي خدمة احتياجات الفرد، وبحوث يحركها

د. وليد عبد الحي, **دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني" | 1989 – 2010 ,** معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية الجامعة الاميريكية في بيروت تشرين الأول 2012 ص 05.

[1]

[2]القانون الأردني رقم 8 لعام 1998 ، قانون المطبوعات والنشر، ديوان التشريع والرأي، 21 - 6- 2009
قانون الجمعيات رقم 51 لعام 2008 .قانون رقم 60 لعام 2007

الطلب التي تخدم الاحتياجات الوطنية، مشيراً إلى أن 70 % من تمويل البحث العلمي في الأردن حكومي، و 27 % من الجامعات، و 3% تمويل قطاع خاص ومنظمات دولية. و أوضح أن إجمالي إنفاق الأردن على البحث والتطوير كنس بة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من عام 2006 من) 0.34 %(إلى) 0.55 %(عام 2007 , وأن عدد الباحثين المتفرغين لكل مليون نسمة بلغ) 588 (باحثاً لعام 2006)

يترتب على ذلك أن مراكز البحث والدراس ات مضطرة للبحث عن مصادر تمويل محلية أو عربية أو أجنبية، ولما كانت البيئتان الأولى والثانية عازفتين عن التمويل لضيق اليد أحيانا ولظروف سياسية واجتماعية أحيانا أخرى، فإن الباب يصبح مشرعا للبحث عن مصادر تمويل أجنبية. ويمثل التمويل الأجنبي نقطة ضعف مركزية في عمل مراكز الدراسات ،إذ تنص المنظومة القانونية الأردنية) في مراحل تطورها المختلفة على « يحظر على دار الدراسات أو دار قياس الرأي العام أو كل من اعتاد العمل فيها

تلقي أي معونة أو هبة مالية أو تمويل من جهة أردنية أو غير أردنية ،ولا يشمل ذلك تمويل المشاريع المشتركة أو الدراسات أو الأبحاث التي يوافق عليها الوزير »، ذلك يعني أن البحوث بحاجة لموافقة جهة رسمية عليا، ويقر مدراء مراكز الدراسات بالتأثيرات الس لبية للتمويل الخارجي بخاصة فيما يتعلق بحيادية وموضوعية البحوث، أما البحوث التي تمولها الحكومة الأردنية فتذهب إلى « المراكز التي تروج لسياسات الحكومة »[1]

،كما أن بعض المراكز لا تتعاقد إلا مع الحكومة فقط ،كما أن اغلب الجهات التمويلية الأجنبية تقدم تمويلها لمراكز الأبحاث نظرا لأنها جهات بدأت العمل مع الحكومة ثم تحولت نحو المراكز (22)،ويأخذ طابع التعامل مع التمويل الخارجي شكلين أولهما أن المركز يعد مشروعا بحثيا ثم يسعى لإيجاد مؤسسة خارجية تموله ،

أو أن يبحث المركز عن تمويل بشكل مسبق ويتكيف مع شروط الممول، وكل ذلك يفقد أدبيات هذه المراكز مواصفات البحث العلمي النزيه. ذلك كله يعني أن مراكز الدراسات تعمل في بيئة غير مواتية بقدر كبير ،نظرا للقي ود التي أتينا عليها، وهو أمر ينعكس على درجة التعاون بينها وبين هيئات صنع القرار، رغم أن الأردن احتلت المرتبة 51 على المس توى العالمي على مؤشر جودة مراكز البحوث عام 2009 ، وتأتي عربيا في المرتبة الثالثة بعد قطر وتونس.) أما على المستوى الداخلي لهذه المراكز، فإنها تعاني من عدد من الصعوبات يجعل من تأثيرها محدودا على صانع القرار، فإلى جانب المشكلات التي اشرنا لها في الصفحات السابقة هناك المشكلات التالية:

1. ضعف التنسيق بين مراكز الدراسات ذاتها، وهو ما يجعل دورها كقوة ضاغطة على صانع القرار أكثر ضعفا.
2. ضعف قاعدة المعلومات لديها نظرا لحداثة نشوئها من ناحية ونظرا لفقر مكتباتها بالمراجع الكافية والحديثة[2].
3. ضعف علاقتها بالمؤسسات الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في دعم هذه المراكز.

[1] د. وليد عبد الحي, **المرجع السابق** ص 07.
[2] وليد عبد الحي, المرجع السابق ص 08.

المطلب الثاني : اهم مراكز البحث والدراسات الاردنية

يبلغ عدد مراكز الدراس ات الأردنية حتى عام نهاية عام 2010 ما مجموعه 136 مركز دراسات وأبحاث، ويتخصص الكثير منها في ميادين العلوم التطبيقية كما أن بعضا منها ما زال في طور التأسيسي أو لم يمضي على تأسيسه فترة كافية لتتبع إنتاجه، وهو ما جعلنا نركز بحثنا على المراكز التي تعنى بالأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية،

وعددها عشرين مركزا ،تمثل كافة المراكز ذات المواصفات الكافية لاعتبارها مراكز تستحق الدراسة، وعند مراجعة سجلات وزارة الصناعة والتجارة لمعرفة عدد مراكز الدراسات تبين وجود أكثر من 300 مؤسسة تحمل اسم مركز دراسات ولكنها لا تمارس البحث العلمي بشكل واضح ،كما أن نسبة منها «فسخ « عقد إنشاؤها، كما لا يزيد إنتاج نسبة هامة منها عن كونه تقارير صحفية عن وضع مؤسسة أو ما شابه ذلك، الأمر الذي جعلنا نركز على المراكز التي تنتج دراسات علمية متواصلة. حتى عام 2010

تبين لنا النتائج التالية

	اسم المركز	تاريخ التأسيس	عسكرية وأمنية	سياسية	اقتصادية	اجتماعية	تشريعات قانونية	فكرية نظرية	المجال الجغرافي للبحوث
1	مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي	1981		20				80	العالم
2	منتدى الفكر العربي	1981		20	20	15		45	الشرق الأوسط
3	مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية	1984		25	25	50			الأردن وفلسطين
4	مركز الدراسات الاستراتيجية-كلية الدفاع الوطني الملكي	1985	20	30	25	25			الشرق الأوسط
5	مركز أبحاث الأردن الجديد	1990		30		60	10		الأردن-العالم العربي
6	المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية	1990				100			الأردن
7	مركز دراسات الشرق الأوسط	1991		85	05		05	05	الشرق الأوسط
8	أبحاث وتطوير البادية الأردنية	1996			100				الأردن
9	المعهد الملكي للدراسات الدينية	0994						100	العالم

10	مركز تنمية المجتمع المدني	1993				100			الاردن
11	المركز العلمي للدراسات السياسية	1990		80				20	العالم
12	المركز الأردني للبحوث الاجتماعية	1998			10	90			الاردن
13	مركز القدس للدراسات السياسية	2000		70		20	10		الشرق الاوسط
14	المركز الإقليمي للأمن الإنساني	2000						100	الاردن
15	مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان	2000		10			90		الاردن
16	المركز الوطني لحقوق الإنسان	2002		05		80	15		الاردن
17	المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات الوطنية	2004		100					الاردن
18	مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي العام	2005		50	30	20			الاردن
19	مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية	2006		40	20	40			الاردن

-جدول رقم 05: أهم مراكز الأبحاث في الأردن.[1]

[1] وليد عبد الحي, **المرجع السابق** ص09.

المبحث الرابع : دور مراكز الابحاث الاردنية في صنع السياسة العامة المحلية

المطلب الاول علاقة مراكز الدراسات بصنع القرار الاردني

حسب دراسة قام بها الدكتور عدنان هياجنة حول مراكز الدراسات الأردنية ودورها في خدمة صانع القرار السياسي

والتي تبين لنا أن مساهمة مراكز الدراسات في عملية صنع القرار تتركز في ثلاثة مستويات:

- **مرحلة الإعداد للقرار: التي تتمثل في مساهمة المراكز في صنع البدائل المختلفة، وتوفير المعلومات وتبويبها وتفسيرها، وهو دور تشارك فيه المراكز إلى جانب بيروقراطية الدولة والقوى السياسية من أحزاب وغيرها.**
- **مرحلة تقييم القرار: أي تقديم دراس ات حول التغذية العكسية وتلقي التقارير وردود الأفعال والنتائج، ويشمل ذلك إجراءات القرار من حيث جهة اتخاذ القرار والآثار الناجمة عن القرار ومدى توافر المعلومات ومدى الحاجة للقرار وأهميته.**
- **مرحلة تعديل القرار: أي تقديم دراس ة حول الثغرات والأخطاء التي يمكن أن يتم اكتشافها فيما بعد وتقتضي التدخل لمعالجتها.**

وبنيت هده الدراسة على :[1]

عينة الدراسة :شملت ثمانية مراكز أبحاث، وحدد 11 مؤسسة حكومية ذات صلة بصناعة القرار السياس ي وهي: وزارات التخطيط، الخارجية ،المالية، الإعلام ،وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء، الديون الملكي، مكتب ولي العهد، دائرة المخابرات العامة، مجلس النواب، مجلس الأعيان والمعهد الدبلوماسي.

ثانيا-موضوعات البحث :شملت الدراسة محاولة معرفة الجوانب التالية في العلاقة بين المراكز والمؤسسات الرسمية:

1. **معرفة المؤسسات بمراكز الدراس ات الموجودة في الأردن وذات العلاقة باختصاص المؤسسة، أي قياس مدى توفر المعلومات لدى العاملين في وزارة معينة عن مراكز الدراسات المعنية بالموضوعات التي تقع في نطاق عمل الوزارة[2].**
2. **مدى توفر مراكز دراس ات أو هيئات بحثية في المؤسسة الرسمية، تتباين الوزارات الأردنية من حيث توفر مراكز دراسات تابعة لها تساهم في ترش يد القرار في هذه الوزارة، أو من خلال وجود أقسام أو دوائر بحثية فيها، ومن الطبيعي أن تكون الوزارة أقل تعاونا مع مؤسسات خارجية بمقدار توفر مثل هذه المؤسسات فيها.**
3. **مصادر المعلومات الخاصة بموضوع القرار في المؤسسة الرسمية، أي محاول تحديد المصادر التي تستقي منها الوزارة المعلومات الخاصة بعملها، وهل تمثل مراكز الدراسات إحدى هذه المصادر[3]**
4. **مدى قبول المؤسسات الرس مية لفكرة التعاون مع مراكز الدراسات ذات الصلة بعمل المؤسسة المعنية، وهل هناك ورشات عمل وندوات مشتركة وتبادل للنشرات والمعطيات العلمية بين المؤسسات والمراكز؟**
5. **مدى توفر ميزانية خاصة للبحث العلمي في المؤسسة الرسمية، أي هل تخصص الوزارة مبالغ مالية في موازناتها لأغراض البحث العلمي أو القيام بدراس ات معينة، ومن المفترض أن ه كلما كانت ال وزارة تخلو من هذه المخصصات سيجعلها أقل ميلا للتعاون مع المراكز.**

---

[1] عدنان الهياجنة, واقع مراكز الدراسات الأردنية ودورها في خدمة صانع القرار السياسي ومؤسسات المجتمع المدني، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997 ,ص 07.

[2] عدنان الهياجنة, والمرجع السابق ص.08

[3] عدنان الهياجنة, المرجع السابق ص. 09.

6. مدى اتصال مراكز الدراس ات بالمؤسس ات وعرض الاس تعداد لإنجاز هذه المراكز لدراسات لصالح تلك المؤسسات، أي مدى مبادرة المراكز بعرض خدماتها على الوزارات.

7. رغبة موظفي المؤسسات الحكومية في الالتحاق بمراكز الدراس ات بعد انتهاء خدمتهم في مؤسساتهم، وهو ما يعزز التعاون بين المؤسسات والمراكز نظرا لتوفر مثل هؤلاء الأفراد الذين لهم دراية بكل من المؤسسات الحكومية والمراكز.

8. مدى التعاون بين المراكز والمؤسسات في مراحل الإعداد المختلفة للقرار، سواء كان ذلك بالطلب المباشر أو غيره.

النتائج : تمثلت ابرز نتائج الدراسة المشار لها سابقا في الآتي[1]:

- ✓ تبين أن 20 % من المؤسسات الرس مية لا تع رف بوجود مراكز الدراسات في الأردن، أي أنها لا تمتلك أية معلومات ع ن مراكز الدراسات الموجودة في الأردن حتى التي لها صلة باختصاص الوزارة. كما أن مستوى معلومات المؤسسات التي تعرف بوجود هذه المراكز يغلب عليها السطحية وعدم الوضوح، أي أنها أقرب للمعلومات العامة منها للمعلومات الدقيقة ،وهو الأمر الذي ينطبق على 80 % من هذه المؤسسات، ولعل ذلك دليل على ضعف الصلة بين مؤسسات الحكومة والمراكز.
- ✓ رغم أن 80 % م ن المؤسس ات الحكومي ة لديه ا ميزانيات لأغراض القيام بالدراسات والبحوث ،إلا أن نتائج الدراسة تشير إلى أن نسبة مصادر المعلومات الحكومية -أي المصادر الذاتية- لقرارات هذه المؤسسات لا تزيد عن 20 %، وهي نفس نسبة المعلومات التي تحصل عليها هذه المؤسسات من كل من الجامعات مراكز الدراسات الحكومية والخاصة. ذلك يعني أن المؤسسات الحكومية تقتات على مراكز الدراسات الحكومية والخاصة كمصدر

معلومات -لكنها لا تلجأ لها لإنجاز الدراس ات الخاصة بقراراتها في الغالب، ويتبين أن هذه المؤسسات التي لها معرفة بالمراكز(تتابع ما تنتجه هذه المراكز ،إذ أكدت كافة هذه المؤسس ات وبنسبة 100 % أنها تطلع على الأبحاث العلمية الجديدة ذات الصلة بموضوعات تهم هذه المؤسسات، لكننا لم نتمكن من تحديد نسبة الإطلاع هذه من مجموع الدراسات.

- ✓ من الواضح أن هناك مستوى من التعاون بين المراكز والمؤسسات ،وتبرز جوانب هذا التعاون في :

1. تلقي الدعوات للمشاركة في الندوات والورش العلمية الت ي تعقدها المراكز، لكن النظر في القائمة التي عرضها مرك ز الأردن الجدي د للدراس ات الخاصة بالمجتمع المدني الأردني خلال الفترة من 1990 - 2009 .[2]

و شملت 188 دراسة ، لم نجد بينها أية دراسة تشير إلى أثر هيئات المجتمع المدني بش كل عام أو مراكز الأبحاث بش كل خ اص على القرار السياس ي ،كما لم نجد بينها دراسة

واحدة حول طبيعة العلاق ة بين المراكز الخاص ة أو الرسمية الملحقة بالجامعات ومؤسسات الدولة المختلفة، رغم المشاركة بين الطرفين في ندوات علمية تنتهي عند حدود الندوة فقط. وقد عقدت لجنة الحوار الوطني التي ش كلت لمواجهة موضوع الإصلاح السياس ي في مارس 2011 عددا من اللقاءات مع

[2] فريال أبو عواد- تحليل كمي ونوعي لندوات ومؤتمرات مركز دراسات الشرق الأوسط، ورقة علمية لندوة عقدت في عمان بتاريخ - 7مايو 2011 تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 مارس 2016 عبر الرابط -http://jerashjo-news.blogspot.com/2015/06/blog post_53.html

مراكز الدراسات من أجل استشارتها فيما يتعلق ببعض قضايا الإصلاح كنموذج على التعاون النسبي بين الطرفين

2. رغبة العاملين في مؤسسات الدولة بالالتحاق في مراكز الدراسات عند انتهاء خدمتهم في مؤسساتهم ،إذ أعرب 100 % من الذين تم استجوابهم من العاملين في المؤسسات عن هذه الرغبة[1].

✓ تقييم المؤسس ات للإنتاج العلمي لمراكز الدراسات الخاصة، فقد وصف 80 % من العاملين في المؤسسات التي لها معرفة بالمراكز الإنتاج العلمي للمراكز بأنه جيد بينما وصف 20 % بأنه إنتاج متوسط الجودة. أما وجهة نظر مراكز الدراسات الخاصة ، فقد تبين أن 40 % من هذه المراكز ليس لها أي

دور في تقديم الاستشارات أو حتى التقارير لمؤسس ات صنع القرار على اختلاف مستوياتها ، أما أل 60 % الباقية من هذه المراكز ، فإنها تقدم تقارير أو استشارات للمؤسسات ، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الاستشارات تتم بطريقة غير منتظمة وليست ذات طابع متواصل، وهو ما يعني أن المركز قد يساهم في مرة واحدة أو مرتين خلال عقد كامل ،مما يجعل هذه المساهمة أقل أهمية مما توحي به النسبة المذكورة.

وتشير دراسة حول مركز دراسات الشرق الأوس ط أنه يزود 35 مؤسسة حكومية ومنها الهيئات العليا في الدولة بكل ما يصدره المركز من دراسات وتقارير وكتب، وأن المركز قدم 15 استشارة علمية خلال عشر سنوات، لكنه لا يعلم مدى الاستفادة من هذه الاستشارات).

والملفت للنظر أن المبادرة بالعلاقة بين الطرفين تأتي من طرف المراكز، ولم تس جل أية تغذية عكسية من قبل 60% من المؤسسات ، بينما كانت التغذية العكسية لباقي المؤسسات تغذية عابرة وموسمية.

وتدل المعطيات المتوفرة أن معدل عدد الباحثين في مراكز الدراسات هو 24 باحثا، اغلبهم من غير المقيمين في هذه المراكز، غير أن 11 % من هؤلاء الباحثين هم من الذين سبق لهم العمل في مؤسسات صنع القرار، أي من ذوي الخبرة الحكومية ،ويمكن لهؤلاء أن يشكلوا جسرا بين الحكومة والمراكز. وعند الانتقال إلى مراكز البحوث الحكومية ،نجد أنها أكثر علاقة نسبيا من المراكز الخاصة مع المؤسسات الحكومية، وتتضح ملامح العلاقة بين الجانبين في التالي:

3. ننصف مراكز الدراسات الحكومية تقدم استشارات متصلة للدولة، بينما النصف الآخر يقدم هذه الاستشارات بشكل غير منتظم، ذلك يعني أن نسبة العلاقة بين المراكز والمؤسسات الحكومية تقع بين المستوى المتوسط والجيد فيما يتعلق بالاستشارة، مع ضرورة التنبه إلى أن أغلب مراكز الدراسات الحكومية مرتبطة بالجامعات الرسمية , أما موضوع التقارير، فإنها جميعا تقدم تقارير للمؤسسات الحكومية، وتأخذ هذه التقارير طابع العمل الروتين ي في أغلب الأحيان، وتستخدم كمصادر للمعلومات أكثر منه لتقديم بدائل للقرار.

4. تبين من الدراسة أن نصف مراكز الدراس ات الحكومية تلقت طلبات تكليف من المؤسسات الحكومية للقيام بدراسات محددة وقد يكون التكليف لمرة واحدة ، بينما النصف الآخر لم يتلق أي تكليف من أية جهة رسمية

5. على الرغم من أن نصف المراكز الحكومية تتلقى دعما ماليا من الحكومة ، إلا أن مضمون دراساتها لا يتوافق في معظمه مع سياسة الحكومة ، ولعل ذلك يثير إشكالية تحتاج للتوقف عندها، إذ كثيرا ما يتم الربط بين التمويل وطبيعة الدراسات التي تنتجها مراكز الدراسات ،غير أن النموذج الذي بين أيدينا لا يعزز

[1] فريال أبو عواد, المرجع السابق .

هذه المسألة من الناحية النظرية ، إذ أن ذلك يتناقض مع أقوال بعض المسئولين بأن هذه المراكز تمالئ الحكومة في دراساتها.[1]

غير أن تفحص المسألة، لا يشير إلى بطلان حجة الترابط بين التمويل وتوجهات مراكز الدراسات، إذ أن مراكز الدراس ات الرسمية هي أقرب ما تكون مؤسسات ذات قدر من الاستقلالية المالية ، أو أنها مرتبطة فقط وظيفيا بإدارة من الإدارات، دون أن تكون تلك الإدارة قادرة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد هذه المؤسس ات في حالة تباين توجهاتها البحثية مع المؤسسة.

المطلب الثاني : نماذج من الدراسات التي قدمت للدولة

1. استطلاعات الرأي من قبل مراكز الدراسات:

يقوم عدد من مراكز الدراسات الأردنية بإجراء استطلاعات للرأي في فترات زمنية مختلفة، وحول موضوعات عديدة، وعند أخذ عينة من الاستطلاعات عددها 46 استطلاعا خلال الفترة من 2000 - 2011 ، وكان مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية هو الأكثر إنجازا لها خلال فترة الدراسة المشار لها، توزعت هذه الاستطلاعات

على الموضوعات التالية:

موضوع الاستطلاع	عدد الاستطلاعات	النسبة المئوية
الديمقراطية وحقوق الإنسان	11	23،9
تقييم أداء الحكومة الأردنية	10	21،7
مستوى الصحافة الأردنية	6	4،3
الأوضاع الاقتصادية	7	15،2
العلاقات الأردنية العربية	3	6،5
العلاقات الأردنية الدولية	3	6،5
المرأة	2	4،3
القضاء	1	2،2
الإرهاب	1	2،2
الإساءة للرسول في الإعلام الغربي	1	2،2
أكثر من موضوع	5	10،9

الجدول رقم 02:موضوعات استطلاعات مراكز الدراسات للرأي العام[2]

وعند تقييم مدى علمية هذه الاستطلاعات ومدى استفادة الحكومة منها في صناعة القرار، تتباين الآراء بشكل كبير، ولكن تكفي الإشارة إلى أن أحد الاستطلاعات كش ف عن أن 76 % من الأردنيين لا يرغبون الإدلاء بآرائهم خوفا من الحكومة ,ولعل ذلك يؤكد ما أشرنا له في بداية هذا البحث عن البيئة السياسية العامة التي تحيط بمراكز الأبحاث. أما آراء الدولة في هذه الاستطلاعات التي تجريها مراكز الدراس ات فيمكن

[1] وليد عبد الحي, **المرجع السابق** ص18.
[2] د. وليد عبد الحي, **المرجع السابق** ص 12.

تلمس ها في موقف نائب رئيس الوزراء)عضو مجلس النواب حاليا(الدكتور عبد الله النسور فيقول »إن كثيرا من استطلاعات الري العام في الأردن تفتقر إلى المصداقية حيث أنها لا تتسم بالمعايير العلمية السليمة المتعارف عليها ،

فمثلا جرت العادة على تقييم أداء الحكومة بعد مئة يوم من تش كيلها ولكن الأسلوب الذي يتم به جمع البيانات خاطئ بسبب إن الشباب الذين يقومون بجمع هذه البيانات يعمدون إلى ذكر اسم الشخص الذي تم سؤاله مما يؤدي لعدم إدلاء الرأي بشكل صريح

بسبب الإحراج الشخصي، وأوضح انه من خلال اطلاعه على بعض الأسئلة للاستطلاعات المختلفة وعلى كيفية الاستطلاع رأى أن استطلاعات الرأي العام يحيطها الغموض واحتمال ازدواجية الأمور مما ينعكس على النتائج النهائية ، كم أن العينة العشوائية يجب أن تكون شاملة لجميع فئات المجتمع المستطلع من حيث الأعمار والجنس.

2. دراسة النظام الانتخابي الأردني:

يعد موضوع النظام الانتخابي الواجب التطبيق أحد الموضوعات المثيرة للجدل بين الحكومة والأحزاب، فبعد الانتخابات عام 1989 والتي حقق فيها الإسلاميون نتائج عالية مستفيدين من نظام القائمة ، قامت الدولة باستبدال نظام القائمة بنظام الصوت الواحد. وثار الجدل حول مساوئ ومحاسن النظم الانتخابية المختلفة ، مما دفع بعض الجهات الحكومية إلى الطلب من مركز الدراسات الأردنية بإعداد دراسة حول النظام الانتخابي الأنسب للأردن، فقام الباحثون بدراسة مقارنة لكافة النظم الانتخابية، ثم دراسة تطور النظام الانتخابي الأردني ومدى علاقته بالتطور السياسي والاجتماعي في الأردن ، وتم وضع نموذج رأت الدراسة انه الأنسب للأردن،

وشملت الدراسة المؤشرات المؤثرة في تحديد النموذج الأنسب مثل الوزن النسبي للقوى السياسية، النزعة القبلية ، المرأة، التطرف السياسي ، المشاركة السياسية [1]، أداء النظام السياسي، الدوائر الانتخابية ،العلاقة بين الناخب والمرشح ، الهرم السكاني للأعمار، النظام الحزبي، تكافؤ الفرص، القيود الدستورية ، مستوى الاستقرار السياسيين سهولة الإجراءات الإدارية للعملية الانتخابية، مراقبة الانتخابات، ونمط الثقافة السياسة السائدة.

[1] وليد عبد الحي وآخرون-النظام الانتخابي الأردني" تحليل وتقييم وتوصيات "، مركز الدراسات الأردنية-جامعة اليرموك،1998 ص18.

خلاصة الفصل:

تناول هدا الفصل دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة في العالم العربي ودالك يتناول واقع هده المراكز في العلم العربي في المبحث الأول وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لدول العربية في المبحث الثاني , أما المبحث الثالث والرابع فقد تناولا دراسة الحالة الأردنية كنموذج أكثر تقربي للواقع العربي في مجال مراكز الأبحاث والدراسات ,حيث خلصت دراسة هدا النموذج إلى أن مراكز الدراسات الأردنية تعمل في إطار بيئة ضاغطة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كما أن العلاقة بين المراكز وهيئات صنع القرار السياسي والاقتصادي لا تعدو أن تكون علاقة غير منتظمة ، وهي في أغلب الأحيان من طرف واحد وهو المراكز أكثر من أي دور واضح لهيئات صنع القرار .من ناحية أخرى، من الواضح أن مراكز الدراسات الرسمية أقرب لمراكز صنع القرار من المراكز الخاصة ، لكن متابعة ما أنتجته هذه المراكز الرسمية لا تشير لأثر واضح لهذه العلاقة

يمكن تحديد أهم نتائج دراستنا في الآتي:

.1أن وزن مراكز الدراسات) الحكومية أو الخاصة(في صنع القرار السياسي الأردني هو وزن محدود للغاية، ويبقى محصور في موضوعات غير حساسة.

.2ليس هناك من أدلة على أن الدولة تسترشد في قراراتها بمخرجات مراكز الدراسات.

.3أن المبادرة للعلاقة بين الطرفين تأتي في الغالب من طرف المراكز لا من طرف المؤسسات الحكومية.

.4أن الإنتاج العلمي لمراكز الدراسات تغلب عليه الدراسات الاجتماعية) المجتمع المدني والمرأة.)

.5أن شكوك المجتمع و المسئولين الحكوميين في مراكز الدراسات هي أقرب للسلبية منها للإيجابية، سواء من حيث مستوى مخرجاتها أو من حيث الشكوك حول دوافع التمويل الأجنبي لدراسات هذه المراكز.

خاتمـــــة

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن دور مراكز الأبحاث و الدراسات يعتبر جزء أساسي من نشاط البحث العلمي، وهو ضرورة لترشيد و دعم أو "عقلنة" عملية صنع القرار، و لنجاح صنع السياسات العامة و تطبيقاتها في الدولة و المجتمع، و ليس "ترفًا" أو "رفاهية" فكرية أو علمية. أيضًا يعتبر دور مراكز الفكر و الأبحاث هي شكل من أشكال ممارسة "التفكير الجماعي بين الباحثين و الخبراء للتحليل العلمي للمشكلات أو الأزمات، و تقديم الحلول العلمية أو الإبداعية لمعالجتها. لذلك فإن رعاية دور مراكز الأبحاث في المجتمع أو الدولة أصبح يتطلب اهتمامًا خاصًا من صانع القرار و صانعي السياسات في العالم العربي بشكل خاص. من ناحية أخرى، فإن الشراكة التفاعلية أو التعاونية ما بين صناع القرار من جهة، و مراكز الأبحاث و الدراسات الخاصة في البيئة العربية هو جزء من عملية "تشاورية" ما بين صانع ا لقرار و بين مجموع الخبراء و الباحثين، و أهل المعرفة والاختصاص، من خلال "أشخاص" مراكز الأبحاث و الدراسات التي يعملون فيها. و في المقابل، فإن على مراكز الأبحاث و الدراسات أن تلجأ إلى المثيرات الإيجابية التي تعتمد على ملاحظة الفرص أو المشكلات لدى صناع القرار في البيئة التي تعمل فيها المراكز لتوليد الاتجاهات الإيجابية تجاه دورها، و استقطاب الاهتمام و الرعاية بها سواء من قبل صانعي السياسات العامة، أو صناع القرار، أو من قبل المحيط الذي تمارس دورها فيه أو تعمل على خدمته.

بناء على ما تقدم من معلومات، فانّ مراكز البحوث الدراسات في الوطن العربيّ في حاجة ماسّة إلى إعادة النظر في ارتباطها الإداري والتنظيمي، ودورها في التنمية وتحليل السياسات، ومستوى مساهمتها في معالجة قضايا المجتمع، ومواكبة التيارات المتلاحقة التي يعيشها العالم في مجالات اختصاصها .إذ ينبغي أن تعمل على استقطاب أفضل العقول البشرية لمواجهة متطلبات التطوير وتحديات العصر الذي نعيشه .كما أنّها بحاجة إلى تبني آليات عمل أكثر مرونة وتفاعلا مع مشاكلنا وقضايانا .وفي ضوء هذه المعطيات، نلتمس الحاجة إلى وضع استراتيجية يكون فيها لمراكز البحوث الدراسات الدور الفاعل في تحديد المشاكل والمواضيع التي تتطلّب اتخاذ القرارات كما يتوجّب على البحوث الدراسات أن تستعيد دورها الذي أنشأت من أجله، كأداة فعالة لإنتاج المشاريع الاستراتيجية، وخلايا تفكير عميقة تعمل لإنضاج المشاريع العلمية، وبلورة

الإشكالات القائمة ودراساتها وفق تكامل منهجي علمي انسجامي .لهذا السبب، تعد مركز الأبحاث ضرورة من ضرورات الحياة المجتمعية .وعليه؛ يجب الإسراع إلى توفير بيئة حاضنة لا طاردة لمراكز الأبحاث في الوطن العربي ، وينبغي أن يقدم لها الدعم اللازم لبناء خطط

التنمية المستقبلية، ولا بد من إيلاء مراكز الأبحاث السياسية و الاستراتيجية وتل التي تُعنى بتحليل الشؤون الدولية، أهمية؛ لما لها من دور أساسي وريادي في توفير المعلومات والدراسات والمخططات الأولية والبحوث العلمية لفهم تفاصيل الجوانب الأخرى من الحياة، نعني الاقتصادية والتنموية كما نحتاج إلى العمل على توفير البيئة المناسبة و الديمقراطية للقائمين على العمل البحثي في تلك المركز، وفتح نافذة للتواصل بينها وبين غيرها من المراكز من جهة، وبينها وبين صناع القرار من جهة أخرى .فبذلك يمكن تفعيل دورها الريادي لصناعة القرار السياسي الصائب والسليم، وإعطاءها الاستقلالية المالية والإدارية عن الحكومات؛ وذلك حتى لا تقع في إشكالية التمويل الأجنبي"، وحتى تكون وجهات نظرها حرة مستقلة وحيادية.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة :

1. تأمين التمويل الضروري لمركز الأبحاث؛ من خلال منحٍ مخصصة تقدم من طرف الدولة أو يقع تأسيس جهة مستقلة تتولى الإشراف على لمركز الأبحاث ومنظمات المجتمع المدني ككل ،في القطاعين الخاص والعام، وأن تكون

طرفا منسِّقا لمجالات الاهتمام والتخصّص .إن إحجام الدول العربية عن تمويل مركز الأبحاث ؛ من شأنه أن يضطرّ هذه المركز إلى التعامل مع مصادر التمويل الأجنبي، مما قد يشكل بدوره اختراقا يخدم أجندة هذه الجهات، ويجعل هذه المراكز أسيرة للتمويل الأجنبي ومحط اتهامات المشككين فيها.

2. ينبغي على هذه المراكز البحثية، أن تراعي في دارستها: العلمية، والدقة، والموضوعية .وهذا ما سيؤدي إلى بناء حالة من الثقة بين هذه المراكز والقطاع العامّ والمواطن أيضا .ومن ثم تنشأ ضرورة الاستفادة من هذه المراكز، وربطها بالتخطيط الاستراتيجي للدولة في حل مشاكل المجتمع المختلفة، واللحاق بركب الدول المتقدمة.

3. من المهم أن تنظّم مراكز الأبحاث، المؤتمرات ورشات العمل والندوات، بصورة دورية؛ لما لذلك من أثر في إثراء النقاشات، وتوجيه الرأي العام، والتعريف بمفاهيم قد تغيب عن الذّهن، أو لا تخطر على بال المواطن أو حتى صانع القرار.

4. أهمية قضية التنسيق بين مراكز البحوث والدراسات .فالتنسيق يزيد من احترم المنتج العلمي الصادر عن هذه المراكز، و ايلائه التقدير الذي يستحقّ .وهو ما يؤد إلى احتمال خلق تيار عام، يؤمن بأهمية أن يسبق البحث والتفكير والتحليل والتقييم وطرح البدائل، اتِّخاذ القرارات أو إتباع السياسات.
5. زيادة ربط مراكز الأبحاث بالواقع العملي، وبمناهج البحث العلمي الحديثة، وبمصادر المعلومات الموثقة؛ باعتبارها خطوطا أساسية لإنتاج البحوث الدراسات.
6. قيام مراكز الأبحاث بتقديم استشارات لمؤسسات الدولة، تكون مستمدة من خلاصة أبحاثها، وتكون بمنزلة نماذج ووسائل لتحقيق الثقة المتبادلة.
7. منح مراكز الأبحاث هامشا من الحرية والاستقلالية والحركة، وتمكينها من الحصول على المعلومات، خاصة منها المخبأة في درع الحكومات .إضافة إلى تسهيل وصول الباحثين إلى الإنتاج العلمي والمعرفي لمؤسسات بحثية أخرى.
8. قيام المراكز البحثية باستقطاب الكفاءات من الباحثين وذو الخبرة، والاهتمام بهم، وتقديم الدعم لهم، والعمل على رفع مستواهم العلمي والمعرفي وتطوير مهارتهم؛ وذلك عن طريق دورات، أو تبادل خبرات بين المراكز العربية والغربية .كما أن استقطاب الكفاءات الأكاديمية، وتكليفها بدراسات وأبحاث؛ من شأنه أن يعود بالنفع على هذه المراكز.
9. بناء شراكة حقيقية بين المراكز البحثية ووسائل الإعلام المختلفة؛ للتعريف بها وبأهميتها، وعرض نتاجها، وما تقوم به من نشاطات .وفي هذا السياق، تُسند أهمية كبرى لتنظيم العلاقة بين مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام بمختلف أشكالها، وعلى نحو متوازن؛ تقوم فيه وسائل الإعلام بإحاطة الرأي العامّ بنتائج الأبحاث ووجهات النظر المختلفة.
10. "السعي نحو التخصّص في عمل مراكز الأبحاث العربية، وهو شرط أساسي في مجال المنافسة والتميّز .وتقتضي التخصّصية اختيار أحد المجالات التالية :المجال الجغرافي، أو المجال السياسي والاقتصاد والاجتماعي و الاستراتيجي، أو طابع الاستشارات، أو مجال الدراسات الأوروبية أو الأميركية أو الاسياوية ، أو مجال العلاقات الدولية ... وغيرها من التخصصات .

فهرس العناوين

.1	الملخص		**02**
.2	مقدمة		**03**
.3	الفصل الاول الاطار المفاهيمي لمراكز الابحاث والدراسات		**06**
.4	المبحث الاول	مفهوم مراكز الابحاث والدراسات	**07**
.5	المطلب الاول	نشأة مراكز الابحاث والدراسات	
.6	المطلب الثاني	تعريف مراكز الابحاث والدراسات	**09**
.7	المبحث الثاني	انواع مراكز الابحاث والدراسات واهميتها	**10**
.8	المطلب الاول	انواع مراكز الابحاث والدراسات	
.9	المطلب الثاني	اهمية مراكز الابحاث والدراسات	**14**
.10	المبحث الثالث	اهم مراكز الابحاث والدراسات في العالم	**17**
.11	المطلب الاول	مراكز الابحاث الرائدة في العالم	
.12	المطلب الثاني	دور مراكز الابحاث والدراسات	**24**
.13	المبحث الرابع	العلاقة بين مراكز الابحاث والدراسات ورسم السياسة العامة	**27**
.14	المطلب الاول	تأثير البحوث والدراسات العلمية في نجاح السياسات.	
.15	المطلب الثاني	أهمية الدراسات العلمية في تحقيق التنمية الشامل	**30**
.16	خلاصة الفصل		**33**
.17	الفصل الثاني دور مراكز الابحاث في رسم السياسة العامة في الوطن العربي (حالة الاردن)		**34**
.18	المبحث الاول	واقع مراكز الابحاث والدراسات في الوطن العربي	**35**
.19	المطلب الاول	اهم مراكز الابحاث والدراسات في الوطن العربي	
.20	المطلب الثاني	دور مراكز البحث والدراسات في الوطن العربي	**37**
.21	المبحث الثاني	الحاجة الإستراتيجية لمراكز الأبحاث والدراسات في رسم السياسة العامة في الطن العربي	**39**
.22	المطلب الاول	كيفية مساهمة مراكز الابحاث والدراسات قي رسم السياسة العامة	
.23	المطلب الثاني	تحديات مراكز الابحاث في الوطن العربي	**41**
.24	المبحث الثالث	واقع مراكز الابحاث والدراسات في الاردن	**44**
.25	المطلب الاول	البيئة العامة لمراكز الدراسات الاردنية	
.26	المطلب الثاني	اهم مراكز الابحاث والدراسات في الاردن	**48**
.27	المبحث الرابع	دور مراكز الابحاث الاردنية في صنع السياسة العامة المحلية	**50**
.28	المطلب الاول:	علاقة مراكز الابحاث و الدراسات بصنع القرار الاردني	
.29	المطلب الثاني	نماذج من الدراسات التي قدمت للدولة	**53**

.30	خلاصة الفصل	55
.31	خاتمـــــــــــــــــة	56

فهرس الجداول

	عنوان الجدول	الصفحة
1.	توزيع مراكز الابحاث والدراسات حول العالم لسنة 2015	17
2.	ترتيب أكثر الدول امتلاكا لمراكز الأبحاث والدراسات في العام	19
3.	عدد المراكز الأبحاث في العالم العربي	35
4.	ترتيب أحسن مراكز الأبحاث والدراسات في الشرق الأوسط لسنة 2015	36
5.	أهم مراكز الأبحاث في الأردن	48
6.	موضوعات استطلاعات مراكز الدراسات للرأي العام	53

فهرس الاشكال:

رقم شكل	عنوان الشكل	الصفحة
.1	**خريطة توضح توزيع مراكز الابحاث حول العالم**	**18**
.2	**تمثيل بياني لتوزيع مراكز البحوث والدراسات حول العالم**	**18**

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. جيمس آندرسون ، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي (عمان: دار المسيرة ط.1, 1999)، ،
2. هاني الحوراني-حالة الأدبيات الموضوعة حول المجتمع المدني في الأردن ،مركز الأردن الجديد للدراسات2010
3. وليد عبد الحي, دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني" | 1989 – 2010 , معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية الجامعة الأمريكية في بيروت تشرين الأول 2012.
4. د. خليل حسين, صناعة القرار والسياسات العامة, دار المنهل اللبناني بيروت 2006 .
5. خالد وليد محمود, دور مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر, المركز العربي للأبحاث والدراسات, الدوحة 2013 .
6. . سامي الخزندار, د. طارق الأسعد. دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة , دفاتر السياسة والقانون ,العدد 6, جامعة قاصدي مرباح . ورقلة , جانفي 2012 .
7. علي الدين هلال، "دور م ا ركز البحوث السياسية و الاستراتيجية في ترشيد القرار: مركز الخليج للأبحاث، بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة2005.
8. عبد الرزاق فارس الفارس، "مراكز البحوث و صناعة القرار في ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد ,الخامس, العدد الثاني , دولة الإمارات العربية المتحدة ،
9. فؤاد فرسوني و أحمد رزق، "مدخل استراتيجي لتطوير نظم المعلومات"، ع 5،السعودية: مجلة عالم الكتب ، 1999
10. مهدي شحادة، و صالح بكري الطيار، دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، بيروت: مركز الدراسات
. العربي الأوروبي،1999
11. القانون الأردني رقم 8 لعام 1998 ، قانون المطبوعات والنشر، ديوان التشريع والرأي، 21 - 6- 2009 قانون الجمعيات رقم 51 لعام 2008 .قانون رقم 60 لعام 2007
12. عدنان الهياجنة, واقع مراكز الدراسات الأردنية ودورها في خدمة صانع القرار السياسي ومؤسسات المجتمع المدني، مركز دراسات الشرق
الأوسط، 1997
. عبد اللطيف القصير ، الإدارة العامة المنظور السياسي ,بغداد ,مطبعة جامعة بغداد، 1980 .

الكتب باللغة الاجنبية :

13. James. G. McGann (dir.), 2012 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia 12-1-2012
14. Howard J. Wiarda, "The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy" American

Foreign Policy Interests, , 2008,

15.James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2009", Thank Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2010

16.John J. Hamre, "The Constructive Role of Thin Tanks in Twenty First Century", Asia-Pacific Review, Vol. 15, No. 2, , 2008

17.Braun Mats, "A Sociological Study of European Policy Think-tanks: Are They the Bridge Between the Academic World and Policy Makers?", Conference Papers presented at The International Studies Association 51st Annual Convention, New Orleans, 17-20/2/2010

18.James. G. McGann (dir.), 2009 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia 2009

19.He Li, "The Role of Think Tanks in Chinese Foreign Policy",. 2002

20.James. G. McGann (dir.), 2015 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia 3-1-2015

المواقع الالكترونية:

21.محسن صالح ,قراءة في التصنيف العالمي لمراكز التفكير ,مركز الجزيرة للدراسات الدوحة 2015 تم الاطلاع علية في 2016/03/14, عبر الموقع www.aljazeera.nat/konwaedgegat

22.عباس بو مالم، " مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات"، تم نشر بتاريخ 2005/08/12 على موقع تم الاطلاع عليه في 2016/03/15--http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96738-2005.

23.كمال بطوش، "مجتمع المعلومات و حتمية مواكبة ثورة التكنولوجيا الرقمية"، تم تصفح الموقع يوم:13 جانفي 2016

http://www/arabcin.net/arabiaa/1-2003/html

24.جيمس ماكغان، دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية الأمريكية، تم تصفح الموقع يوم: . 13 جانفي 2016

<http:/www.EJOURNAL.ARABIC.HTM

25.رولا هلالة، "المعلومات والتنمية"، تم تصفح الموقع يوم: 13 جانفي 2016

http://aracine-net/arabia/4-2001.htm

26.خالد بن عبد الرحمان الجبري وحمد بن عقيل السعدون، السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات و التحديات. تم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2016 http://informatics.gov.sa/magazine/modules.php

27. دائرة الإحصاءات العامة- قسم الإحصاءات، تقرير العمل، ص. 19 تم الاطلاع علي الموقع في 14 /2016/01 http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=610

28. فريال أبو عواد- تحليل كمي ونوعي لندوات ومؤتمرات مركز دراسات الشرق الأوسط، ورقة علمية لندوة عقدت في عمان بتاريخ - 7مايو 2011 تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 مارس 2016 عبر الرابط -http://jerashjo news.blogspot.com/2015/06/blog-post_53.html

المذكرات:

29. معو زين الدين ,المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر ,مدكرة ماجستير في العلوم السياسية ,جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة 2009,